رسالة

المباحث المرضية

المتعلقة بـ (مَنْ) الشرطية

للإمام جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام المصري

(٧٠٨-٧٦١ هـ)

حققها وألحق بها دراسة حول خبر اسم الشرط

الدكتور مازن المبارك

أستاذ العربية في كلية الآداب من جامعة دمشق

دار ابن كثير

رسالة

المباحث المرضية

المتعلقة بـ (مَنْ) الشرطية

الطبعة الأولى
١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م

دار ابن كثير
للطباعة والنشر والتوزيع
دمشق - شارع مسلم البارودي - بناء خولي وصلاحي - ص.ب ٣١١ - هاتف ٢٢٥٨٧٧
بيروت - ص.ب ٦٣١٨ / ١١٣

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وآله الطيبين، وبعد.

فهذه رسالة صغيرة تدور مسائلها حول (مَن) الشرطية، وهي واحدة من رسائل صغيرة كثيرة وضعها ابن هشام (ـ ٧٦١ هـ) في مناسبات مختلفة، فمنها ما كان جواباً عن سؤال أو أسئلة وجّهت إليه، ومنها ما كان حول أقوال قيلت وآراء ذكرت، فعرضها وعلّق عليها، ومنها ما دار حول إعراب كلمة اختلفت آراء النحاة فيه، ومنها ما وضعها ناقلاً فيها مناظرة أو محاورة دارت بينه وبين واحد من علماء عصره كهذه المباحث التي أورد ابن هشام فيها محاورة أو مذاكرة كانت بينه وبين تقيّ الدين السبكي (ـ ٧٥٦ هـ) حول مسائل تتصل بـ (مَن) الشرطية.

وقد كنت على نيّة الاكتفاء بتحقيق النص ونشره، ولكني رأيت الحاجة داعية إلى التفصيل في الكلام على المطبوع من آثار ابن هشام، تعريفاً بها وتنبيهاً عليها، فقد أصبح الوطن العربي أسير حدود تفصل سكان قطر من أقطاره عن العرب في القطر الآخر، وتحجبهم عمّا صدر في غير قطرهم من كتب! ورأيت الحاجة أيضاً داعية إلى بيان مواضع ترجمة المؤلف التي تجزىء عن غيرها، فجعلت ذلك مقدمة للنص.

ورأيت إحدى مسائل «المباحث» تدور حول خبر اسم الشرط، وهو موضوع اختلفت فيه آراء القدماء، وتعرّض له المحدثون في مصر وسورية والعراق ولبنان، واستمرّ خلافهم حوله تبعاً لاختلاف القدماء فيه، وهو موضوع كثير الورود في الكتب المدرسية، فألحقت بالنص عرضاً لأقوال بعض النحويين يمثل آراءهم على اختلافها، وناقشت ما قالوه محاولاً الاهتداء إلى رأي واحد استخلصته منها واصطفيته، رأيته أقرب إلى الصواب، وأبعد عن الشذوذ، وألصق بما أصّله النحويون من منهج نحوي ومعنى اصطلاحي. وهو رأي - إذا اطمأنت إليه نفوس الزملاء من مؤلفين ودارسين، وهو ما أرجوه - يتيح أن نضرب صفحاً في تأليفنا وتدريسنا عن ذكر غيره من الآراء، ويزيد السعي لتخليص الكتب الموضوعة لغير المختصين من الآراء الخلافية التي ينبغي حصرها في الدراسات التخصصية العالية.

وأما الفهارس فقد اقتصرت منها على فهرس المصادر، وتركت سائرها لصغر النص، وندرة الشواهد فيه.

وأسأل الله تعالى أن يجعل عملي خالصاً لخدمة العربية ونفع طلابها، والحمد لله ربّ العالمين.

دمشق ٢٥ ربيع الأول ١٤٠٧
٢٧ تشرين الثاني ١٩٨٦

الدكتور مازن المبارك

ابن هشام وآثاره المطبوعة

هو أبو محمد عبدالله بن يوسف بن أحمد، جمال الدين بن هشام الأنصاري المصري مولداً ووفاة (٧٠٨ ـ ٧٦١ هـ).

أحد أئمة العربية الأعلام المشهود لهم بالتبحر في العلم والتدقيق في مسائله واستقصاء جزئياته وحلّ مشكلاته، أكثر من التدريس والتأليف وبلغ الغاية في حسن السيرة علماً وخُلقاً، وعدّه ابنّ خلدون أنحى من سيبويه. انتفع به خلق كثير لأنه وضع كتبه على أشكال مختلفة ومستويات متباينة ومتدرّجة حجماً وعلماً وعمقاً ومنهجاً وأسلوباً؛ فكانت له الرسائل الصغيرة التي تتناول جزئية نحوية، وكان له السِّفر المستوعب الشامل، كان منها المختصرات المبسّطة التي تنفع جماعة الطلاب والمبتدئين[1]، وكان منها ما «تشدّ الرحال فيما دونه، وتقف عنده فحول الرجال ولا يعدونه»[2]. وقد ذكر أصحاب التراجم لابن هشام كتباً بلغت الخمسين منها المطبوع والمخطوط والمفقود.

ونورد فيما يلي أسماء ما عرفناه من الكتب المطبوعة لابن هشام، ثم نعقب بذكر أماكن ترجمته، وفي بعضها حديث مفصّل عن آثاره

(١) من وصف ابن هشام للمقدمة الصغرى المسمّاة «الإعراب عن قواعد الإعراب» في مقدمته لكتابه «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب».

(٢) من وصف ابن هشام لكتابه «المغني» في مقدمته.

المخطوطة[1] ـ اختصاراً لهذه المقدمة وإرشاداً لمن يرغب في المزيد:

١ ـ اعتراض الشرط على الشرط:

طبع في الأردن عام ١٩٨٦ بتحقيق الدكتور عبد الفتاح الحموز.

٢ ـ الإعراب عن قواعد الإعراب:

وهو الموصوف بـ«المقدمة الصغرى» كما نصّ على ذلك ابن هشام نفسه في مقدمة كتابه «مغني اللبيب»، والمعروف أيضاً باسم «القواعد الكبرى» كما أثبت الدكتور علي فوده نيل[2].

طبع هذا الكتاب مع «شرح قطر الندى» في بولاق عام ١٢٥٣ هـ وأعيد طبعه غير مرة.

وطبع مع «قطر الندى» ومع «نظم متن القطر» للفرغلي في بولاق أيضاً عام ١٢٦٤هـ وطبع في مصر عام ١٢٧٨ هـ وأعيد طبعه عام ١٢٨٠ هـ.

وطبع في الجوائب عام ١٢٩٨ هـ ثم أعيد طبعه فيها عام ١٢٩٩ هـ مع «نزهة الطرف في علم الصرف» للميداني، و «الأنموذج» للزمخشري. كما طبع في القاهرة عام ١٣٠٥ هـ.

ونشره دوساسي مع ترجمة بالفرنسية عام ١٨٢٩ م.

وصدرت له طبعة باسم «قواعد الإعراب» عام ١٣٢٨ هـ.

وصدرت له حديثاً طبعتان محققتان:

---

(١) انظر «شرح اللمحة البدرية» ص ٧٨ ـ ٩١ والإعراب عن قواعد الإعراب بتحقيق رشيد العبيدي، ص١٧ ـ ٣٤.

(٢) انظر بحث الدكتور نيل في مجلة كلية الآداب بجامعة الرياض (المجلد الثاني ـ السنة الثانية ١٣٩٢ هـ ـ ١٩٧٢ م، ص ١٩١).

الأولى في بيروت عام ١٩٧٠ م بتحقيق رشيد عبد الرحمن العبيدي.

والثانية في الرياض عام ١٩٨١ م بتحقيق الدكتور علي فوده نيل.

٣ ـ إقامة الدليل على صحة التمثيل وفساد التأويل:

نشر في مجلة كلية الآداب بجامعة بغداد عام ١٩٧٢ م بتحقيق الدكتور هاشم طه شلاش، ثم أصدره مستقلاً في العام نفسه عن مطبعة المعارف ببغداد.

٤ ـ ألغاز ابن هشام:

طبع في مصر عدة طبعات، منها عام ١٣٠٤ هـ وأخرى عام ١٣٢٢ هـ مع حاشية عليه للغزي، وطبع في النجف عام ١٩٦٧ م باسم «حلّ الألغاز».

ونشر في بيروت عام ١٩٧٣ م ثم في دمشق عام ١٩٨٥ م نشرة لم يلتزم ناشرها المنهج العلمي في تحقيق النصوص ونشرها[١].

٥ ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:

طبع غير مرة في مصر (١٣٠٤ و١٣١٣ و١٣١٦ هـ...) كما طبع في الهند عام ١٣٣٢ هـ.

ثم طبع في القاهرة وبيروت مع «هداية السالك إلى تحقيق أوضح

(١) جاء في مقدمة التحقيق لكتاب «الإعراب عن قواعد الإعراب» لرشيد العبيدي (ص ١٩) أن ابن هشام سمّى كتابه الألغاز «موقد الأذهان وموقظ الوسنان» وأشار إلى طبعة الكتاب وإلى نسخه الخطيّة، وأيّد ذلك بقول البغدادي في هدية العارفين (١/٤٦٥) وإيضاح المكنون (٢/٦٠٧) على حين عدّهما الدكتور نهر محقق (اللمحة البدرية) كتابين فذكر الألغاز بين المطبوع من آثار ابن هشام (اللمحة البدرية /٥٨) وذكر موقد الأذهان في جملة آثاره المخطوطة (اللمحة /٨٦) وكذلك هما في معجم المطبوعات لسركيس (ص ٢٧٥) وانظر بعد قليل «موقد الأذهان» برقم ٢٠.

المسالك» للشيخ محمد محي الدين عبد الحميد. ومع «بغية السالك إلى أوضح المسالك» لعبد المتعال الصعيدي عام ١٩٦٤.

٦ - تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد:

طبع في بيروت عام ١٩٨٦ بتحقيق الدكتور عباس الصالحي.

٧ - الجامع الصغير:

ذكرت دائرة المعارف الإسلامية (١/٢٩٦) أن هذا الكتاب طبع في باريس.

وصدرت له طبعتان محققتان:

الأولى في دمشق عام ١٩٦٨ بتحقيق محمد شريف سعيد الزيبق.

والثانية في القاهرة عام ١٩٨٠ بتحقيق الدكتور أحمد محمد الهرميل.

٨ - شذور الذهب في معرفة كلام العرب:

طبع في مصر مستقلاً عن شرحه عدة طبعات[1] كان آخرها عام ١٩٤٠ م. أما طبعاته مضمَّناً في شرحه لابن هشام فسنذكرها عند الحديث عن «شرح شذور الذهب».

٩ - شرح الجمل للزجَّاجي[2]:

طبع في بيروت عام ١٩٨٥ م بتحقيق الدكتور علي محسن عيسى مال الله.

---

(١) بولاق (١٣٥٣ و ١٣٨٣ و ١٣٩٣ هـ) والأزهرية (١٣٧٩ و١٣٨٩ هـ) ومحمد مصطفى (١٣٩٩ هـ) كما طبع في الأستانة (١٣٥٣ هـ). وبهامش حاشية السنباوي الأزهري على الشذور؛ الشرفية (١٣٠٣ هـ) والخيرية (١٣٠٤ و١٣٠٧) والميمنية (١٣٠٥).

(٢) ذكر د. علي توفيق الحمد، محقق كتاب «الجمل» للزجاجي، أنه حقق شرح الجمل لابن هشام ونال به درجة الماجستير من جامعة القاهرة عام ١٩٧٦ م (الجمل - ص ٢٩ حاشية ٦).

١٠ ـ شرح شذور الذهب:

ذكر سركيس في معجم المطبوعات (ص ٢٧٥) أنه طبع بالمطبعة الأزهرية عام ١٢٧٩ هـ ومعه «موقد الأذهان وموقظ الوسنان».

وطبع في بولاق عام ١٢٨٢ هـ.

ثم طبع غير ما مرة في القاهرة وبيروت بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد.

وطبع في دمشق بتحقيق عبد الغني الدقر.

١١ ـ شرح قصيدة «بانت سعاد»:

طبع في مصر عدة طبعات (عام ١٢٩٠ هـ و١٣٠٤ هـ و١٣٠٧ هـ) كما طبع بتحقيق جويدي في لايبزغ عام ١٨٧١ م.

وطبع في مصر عام ١٣٤٦ هـ وبهامشه «حاشية الإسعاد على بانت سعاد» للباجوري.

ونشر أخيراً مضمَّناً حاشية عبد القادر البغدادي عليه عام ١٩٨٠ م في فيس بادن بتحقيق نظيف محرم خواجة وإصدار جمعية المستشرقين الألمانية، كما نشر في دمشق وبيروت (١٤٠٢ و١٤٠٤ هـ) بتحقيق الدكتور محمود حسن أبو ناجي.

١٢ ـ شرح قطر الندى وبلّ الصَّدى:

طبع في مصر عدة طبعات (١٢٥٣ هـ و١٢٦٤ هـ و١٣٥٤ هـ و١٣٧٤ هـ).

وطبع بتحقيق محي الدين عبد الحميد في مصر وبيروت.

كما طبع في تونس مرتين (١٢٨١ هـ و١٢٨٢ هـ).

وترجم إلى الفرنسية وطبع في ليدن عام ١٣٠٥ هـ/ ١٨٨٧ م كما جاء في دائرة المعارف الإسلامية (١/٢٩٦).

ولكثيرين غير ابن هشام شروح على القطر.

١٣ ـ شرح اللمحة البدريّة:

وهو شرح وضعه ابن هشام على كتاب «اللمحة البدرية» لأبي

حيان أثير الدين الأندلسي. ويعرف باسم «الكواكب الدريّة في شرح اللمحة البدريّة»[1].

طبع في بغداد عام ١٩٧٧ م بتحقيق الدكتور هادي نهر.

١٤ ـ فوح الشذا بمسألة كذا:

وهو شرح وضعه ابن هشام على كتاب «الشذا في أحكام كذا» لأبي حيّان[2].

أورد السيوطي هذه الرسالة في كتابه الأشباه والنظائر ٤/١١١ ـ ١٢٢ وطبعت مستقلة في بغداد عام ١٩٦٣ م بتحقيق الدكتور أحمد مطلوب.

١٥ ـ قطر الندى وبلّ الصدى:

طبع في بولاق عام ١٢٦٤ هـ ومعه شرحه ـ لابن هشام أيضاً ـ مميّزاً منه على طريقة ابن هشام في جعله الحرف (ص) رمزاً للأصل أي المتن، والحرف (ش) رمزاً للشرح، ومعهما كتاب «الإعراب عن قواعد الإعراب» لابن هشام، كما طبع على الهامش نظم القطر للشيخ عبد العزيز الفرغلي.

وطبع (القطر) مع (الإعراب) في تونس عام ١٣٨١.

وطبع في مصر أيضاً عام ١٢٨١ هـ مع شرحه المسمى «مجيب الندا إلى شرح قطر الندى» للفاكهاني.

وطبع مستقلاً (طبع حجر) خالياً من ذكر مكان الطبع وتاريخه،

---

(١) الدرر الكامنة ٢/٣٠٩، وشرح اللمحة للدكتور نهر/ ص ٩٥ وما بعدها، وأبو حيان النحوي للدكتورة خديجة الحديثي ص ١٤٩.

(٢) أبو حيان النحوي للدكتورة الحديثي ص ١٥٣.

وأعيدت طباعته في مصر في عامي ١٣٣٠ و ١٣٧٣ هـ.

كما طبع في بولاق عام ١٣٥٣ و ١٣٦٤ و ١٣٧٤ هـ وبهامش حاشية السجاعي عليه في عام ١٣٣٥ و ١٣٨٧ و ١٣٩٩ هـ.

وله طبعات أخرى في القاهرة (١٩٣٣ م) وفي تونس (١٣٣٦ و ١٣٨١) وفي فارس (١٣٨٥ هـ).

١٦ ـ المباحث المرضيّة المتعلّقة بـ (مَن) الشرطيّة.

وهي هذه الرسالة.

١٧ ـ المسائل السَّفريّة:

١٨ ـ (أبحاث نحوية في مواضع من القرآن الكريم):

(مسائل في إعراب القرآن)

أما (المسائل السفرية) فقد حققها الدكتور حاتم صالح الضامن ونشرها في مجلة المورد (المجلد ٩ العدد ٣ سنة ١٩٨٠) ثم أصدرتها مؤسسة الرسالة في بيروت بتحقيقه عام ١٩٨٣.

كما حققها الدكتور هاشم طه شلاش وصدرت عن المجمع العلمي العراقي عام ١٩٨١.

وقد بلغني أنها صدرت في الرياض عام ١٩٨٢ بتحقيق الدكتور علي حسين البواب ـ ولم أطلع عليها ـ فكتبت إلى الدكتور الضامن أسأله عن طبعات (المسائل) فتفضل بكتابة جواب قال فيه: «أما المسائل السفرية في النحو التي نشرها د. علي حسين البواب بالرياض فهي ليست المسائل التي نشرتها، وإنما هي (أبحاث نحوية في مواضع من القرآن الكريم). وسبق أن قام بنشرها د. صاحب أبو جناح بعنوان (مسائل في إعراب القرآن) في مجلة المورد م ٣ ع ٣ عام ١٩٧٤».

ومن الجدير بالذكر أيضاً أن السيد نبيل أبو عمشة علّق في مقدمة تحقيقه لـ «غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب»[1] على المسائل السفرية التي نشرها الدكتور الضامن بقوله: «في مؤلفات ابن هشام رسالة في انتصاب لغةً وفضلاً وإعراب خلافاً وأيضاً وهلم جرّا ونحو ذلك.

طبعت هذه الرسالة بتحقيق الدكتور حاتم الضامن إلا أنها جعلت تحت عنوان (المسائل السفرية). وقد ذكر المحقق في المقدمة أن النسخ المخطوطة لم تتفق على عنوان الرسالة؛ ففي نسخة ليدن جاءت باسم «مسائل في النحو وأجوبتها» وفي نسخة برلين: «رسالة في انتصاب لغةً وفضلاً وخلافاً وأيضاً وهلم جرا...» ثم قال[2]: «وقد اخترت لها اسم المسائل السفرية في النحو للأسباب التالية...» يقول أبو عمشة: «وما احتجّ به لا ينهض دليلاً على ما اختار، فإن هذه النسخ تشير بوضوح إلى أنها في توجيه ألفاظ يستعملها المؤلفون، وصريح كلام المصنِّف أنه ألفها قبيل سفره، قال[3] في مقدمته (ص ٧): «سألني بعض الإخوان وأنا على جناح السفر» أي عند إرادته، وهذا لا يناسبه تسميتها بالمسائل السفرية.

أما المسائل السفرية فهي التي ذكرت في موضعها[4]، وهي ست وأربعون مسألة ـ أي سؤالاً ـ في توجيه ألفاظ من التنزيل، وكلامه بيّن في أنه ألّفها في أثناء سفره حين قال: أما بعد حمد الله... فإني ذاكر في هذه الأوراق مسائل سئلت عنها في بعض الأسفار، وأجوبة أجبت بها على سبيل الاختصار، ومسائل ظهرت لي في تلك السفرة».

---

(١) رسالة نال بها درجة الماجستير من قسم اللغة العربية بجامعة دمشق.

(٢) أي الدكتور الضامن.

(٣) أي ابن هشام.

(٤) ذكر ذلك في ص ٧ من مقدمة التحقيق.

وانظر ما سيأتي من الحديث عن الرسائل التي أوردها السيوطي في الأشباه والنظائر[1].

١٩ ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:

طبع على هامش حاشية الأمير في مصر عام ١٢٩٩ هـ.

وطبع على هامش حاشية الدسوقي عام ١٣٥٨ هـ.

وأعيدت الطبعتان سنة ١٣٣١ هـ و ١٣٨٦ هـ.

وطبع المغني متناً وحاشية الأمير هامشاً عام ١٣٧٢ هـ.

وللدماميني حاشية لم تتم على «المنصف من الكلام على مغني ابن هشام للشمنّي» ١٣٠٥ هـ وطبع المغني مستقلاً في طهران عام ١٢٧٣ هـ وفي مصر عام ١٣٠٥ هـ، وتتالت طبعاته في مصر وطهران وتبريز.

ثم طبع بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، وطبع عدة طبعات في دمشق وبيروت وإيران (قم) بتحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ومراجعة أستاذنا سعيد الأفغاني ١٣٨٤ هـ/ ١٩٦٤ م - ١٩٧٩ م.

٢٠ ـ موقد الأذهان وموقظ الوسنان:

ذكر سركيس في معجم المطبوعات (ص ٢٧٥) أنه «طبع في مطبعة الحرمين سنة ١٣٢٢ هـ، وطبع مع شرح شذور الذهب بالمطبعة الأزهرية سنة ١٢٧٩ هـ، وبمطبعة محمد مصطفى سنة ١٢٩٩ هـ» ولم أره[2].

---

(١) ص ١٦: رسالة في توجيه النصب...

(٢) وأفادني الأستاذ مروان عطية أنه طبع بهامش «حاشية على ألغاز ابن هشام» في القاهرة عام ١٣٠٤ هـ.

وقال البغدادي في هدية العارفين (٤٦٥/١) إنه هو المشهور بألغاز ابن هشام، وكذلك قال في إيضاح المكنون (٦٠٧/٢)، وانظر ما سبق من الكلام على ألغاز ابن هشام، رقم ٤.

٢١ ـ ويضاف إلى المطبوع من آثار ابن هشام:

تلك الرسائل والمسائل الكثيرة التي أوردها السيوطي في مواضع مختلفة من كتابه «الأشباه والنظائر»[١] مثل:

١ ـ رسالة في قوله تعالى: ﴿إن رحمة الله قريب من المحسنين﴾[٢].

قال السيوطي: «إن الشيخ جمال الدين بن هشام ألّف في هذه القضيّة رسالة فلنسقها. .» الأشباه والنظائر ١١٠/٣.

٢ ـ رسالة في توجيه النصب في نحو قول القائل: فلان لا يملك درهماً فضلاً عن دينار، وقوله: الإعراب لغةً البيان، واصطلاحاً تغيّر الآخر لعامل، . . . الأشباه والنظائر ١٨٧/٣.

وهي الرسالة التي حققها الدكتور حاتم صالح الضامن ونشرها باسم المسائل السفرية[٣].

٣ ـ مسألة في شرح حقيقة الاستفهام والفرق بين أدواته.

الأشباه والنظائر ٢/٤.

(١) اعتمدنا الطبعة الثانية، حيدر آباد سنة ١٣٦٠ هـ.
(٢) الأعراف ٥٦/٧. وانظر المغني/ ٦٦٦.
(٣) انظر ما سبق عن المسائل عند الرقمين ١٧ و ١٨.

٤ ـ الكلام على قول القائل: كأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل[(١)].

الأشباه والنظائر ٤/ ١٠.

٥ ـ جاء في الأشباه والنظائر (٤/ ١٥):

قال شيخنا الإمام العالم العلّامة جمال الدين عبدالله بن يوسف بن هشام رحمه الله: وقفت على أسئلة لبعض علماء عصرنا، وهأنا موردها مفصّلة، ومدوّن كلًّا منها بما تيسّر لي من الجواب، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب. المسؤول الاطلاع على ما نقل الناس في قولهم: أنت أعلم ومالك، وتبيين المعطوف عليه ما هو؟.

٦ ـ مسألة «وجه الحكم برجحان النصب على المعيّة على العطف في نحو: لا تتغدّ بالسمك واللبن، ولا يعجبك الأكل والشبع، مع أن المقصود فيهما المعيّة مطلقاً، وليس العطف هنا بمقصود. وهلّا كان النصب [على المعيّة] متعيّناً لتأديته مراد المتكلم وإخلال العطف بذلك؟».

الأشباه والنظائر ٤/ ٢٠.

٧ ـ مسألة من كلام شيخنا العالم العلّامة... ابن هشام في قوله تعالى: ﴿ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً﴾[(٢)].

الأشباه والنظائر ٤/ ٢٣.

٨ ـ مسألة من كلام شيخنا ابن هشام:

قول جابر رضي الله عنه: كان يكفي من هو أوفى منك شعراً وخيرٌ منك».

الأشباه والنظائر ٤/ ٢٦.

---

(١) وانظر المغني/ ٢٥٤.

(٢) آل عمران ٣/ ٩٧.

٩ ـ مسألة النصب في قراءة الجمهور: «وقيله»(١).
الأشباه والنظائر ٤/٢٨.

١٠ ـ الكلام في قوله ﷺ: لا يقتل مسلم بكافر.
الأشباه والنظائر ٤/٢٩.

١١ ـ مسألة اعتراض الشرط على الشرط.
الأشباه والنظائر ٤/٣٢.

وهي التي حققها الدكتور الحموز كما سلف في ص ٨ رقم ١.

١٢ ـ القول في إعراب «صالحاً» في قوله تعالى: ﴿واعملوا صالحاً﴾(٢).

الأشباه والنظائر ٤/٤١.

١٣ ـ القول في إعراب «العالم» في قولنا: خلق الله العالم(٣).
الأشباه والنظائر ٤/٤٣.

١٤ ـ الفرق بين قولنا: والله لا كلمت زيداً ولا عمراً ولا بكراً، بتكرار (لا) وبدون (كذا) تكرارها، حتى قيل: إن الكلام مع التكرار

---

(١) من قوله تعالى: ﴿وقيلِهِ إن هؤلاء قوم لا يؤمنون﴾ الزخرف ٤٣/٨٨ ففي «قيله» ثلاث قراءات، الجرّ والنصب والرفع؛ فأما الجرّ فقراءة عاصم وحمزة، وبقيّة السبعة بالنصب، وأما الرفع فقراءة الأعرج وقتادة وابن هرمز ومسلم بن جندب. انظر القرطبي ١٦/١٢٣ والمغني/٧١٠.

(٢) وردت في القرآن مرتين؛ الأولى: ﴿واعملوا صالحاً إني بما تعملون عليم﴾، المؤمنون ٢٣/٥١ والثانية: ﴿واعملوا صالحاً إني بما تعملون بصير﴾ سبأ ٣٤/١١ ولم تنصب في رأي ابن هشام على أنها مفعول به بل لأنها نعت لمصدر محذوف، أو حال.

(٣) هي عند بعضهم مفعول به، واختار ابن الحاجب نصبها على المصدر.

أيمان في كلٍ منها كفارة، وإنه بدون التكرار يمين في مجموعها كفارة.
الأشباه والنظائر ٤/٩٢.

١٥ ـ الكلام في (إنما).

الأشباه والنظائر ٤/٩٧.

١٦ ـ فصل في الشروط التي يتحقق بها تنازع العاملين أو العوامل.

الأشباه والنظائر ٤/١٠١.

١٧ ـ مسألة فوح الشذا بمسألة (كذا).

الأشباه والنظائر ٤/١١١.

وهي المسألة التي حققها ونشرها الدكتور أحمد مطلوب في بغداد عام ١٩٦٣م كما ذكرنا[١].

إلى غير ذلك من أقوال ابن هشام وآرائه الكثيرة التي نشرها السيوطي في الأشباه والنظائر وهمع الهوامع نقلاً عن كتب ابن هشام المعروفة والمفقودة.

---

(١) انظر ص ١٢ رقم ١٤.

لسان العرب

من مصادر ترجمة ابن هشام

١ ـ الدرر الكامنة لابن حجر (٨٥٢ هـ) ٢/٣٠٨.
٢ ـ بغية الوعاة للسيوطي (٩١١ هـ) ٢٩٣.
٣ ـ شذرات الذهب لابن العماد (١٠٨٩ هـ) ٣/١٩١.
مقدمات المحققين لكتب ابن هشام:
٤ ـ أوضح المسالك. ت. محمد محيي الدين عبد الحميد (ص ٦ ـ ٩).
٥ ـ الجامع الصغير. ت. محمد شريف سعيد الزيبق ١٩٦٨ م (جـ ـ حـ).
٦ ـ الإعراب عن قواعد الإعراب. ت. رشيد العبيدي ١٩٧٠ م (ص ١١ ـ ٣٤).
٧ ـ شرح اللمحة البدرية . ت. د. هادي نهر ١٩٧٧ م (ص ٣١ ـ ٩١).
٨ ـ المسائل السفرية. ت. د. حاتم الضامن ١٩٨٣ م (ص ٣ ـ ٨).
٩ ـ شرح جمل الزجاجي. ت. د. علي محسن مال الله ١٩٨٦ م (ص ٢٣ ـ ٣١).
١٠ ـ مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٤٠ سنة ١٩٦٥ م الجزء ١ ص ٢٩٥. (ابن هشام أنحى من سيبويه للدكتور صالح الأشتر).

١١ ـ المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف (ص ٣٤٦ ـ ٣٥٥).

١٢ ـ المدرسة النحوية في مصر والشام للدكتور عبد العال سالم مكرم (ص ٣٥٢ ـ ٤٣٩).

١٣ ـ وللزميل الدكتور علي فوده نيل كتابان عن ابن هشام:

الأول: ابن هشام في كتابه المغني. وهو رسالة نال بها درجة الماجستير.

والثاني: ابن هشام، آثاره ومذهبه النحوي.

ولم أطلع عليهما بل سمعت ذلك منه، ثم رأيت إشارته إليهما في مقدمة تحقيقه لكتاب ابن هشام «الإعراب عن قواعد الإعراب» ـ جامعة الرياض ١٩٨١ م.

نسخة المباحث المرضيّة

لم يستقص القدماء في ترجمة ابن هشام أسماء مؤلفاته كلها بل وقفوا عند تصانيفه الكبيرة فعددوها وذكروا أسماءها، وقال بعضهم: وله غير ذلك[1]. ولكن البغدادي[2] ذكر في «إيضاح المكنون»[3] المباحث المرضية المتعلّقة بمن الشرطية في النحو لابن هشام، ولم يتبعها بوصف، وذكرها ثانية في «هدية العارفين» وأتبعها بقوله: [في] مجلدين[4].

وتتبع المحدثون آثار ابن هشام وعدّدوها وصنفوها مطبوعة ومخطوطة ومفقودة، ووصفوها. وكان ممن ذكر «المباحث المرضيّة» الأستاذ العبيدي الذي قال: «وهو كتاب كبير في مجلّدين»[5]. والدكتور هادي نهر الذي ذكرها وذكر أرقام نسخها الخطيّة في دار الكتب

---

(١) شذرات الذهب ١٩٢/٦ وبغية الوعاة: ٢٩٣.

(٢) إسماعيل باشا بن محمد البابابي البغدادي (ـ ١٣٣٩ هـ و١٩٢٠ م) صاحب كتابي (إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون) و (هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين).

(٣) إيضاح المكنون ٤٢٢/٢.

(٤) هدية العارفين ٤٦٥/١.

(٥) الإعراب عن قواعد الإعراب، تحقيق رشيد عبد الرحمن العبيدي ص ٣١.

المصرية[1]، والدكتور حاتم صالح الضامن الذي ذكرها وأشار إلى أن منها نسخاً خطية بدار الكتب المصرية[2].

وعدت إلى مخطوطات الظاهرية بدمشق فوجدت النسخة المذكورة في فهرس النحو[3]، ووجدتها كما وصفت في الفهرس في ورقتين هما ١٥/أ و١٦/ب ضمن مجموع عدد أوراقه ١٦ ورقة ورقمه ١٠٩٨٢ عام.

وهي نسخة مكتوبة بخط نسخي حسن معجم خال من الشكل (انظر صورة الصفحة الأولى منها في ص ٢٧).

وحاولت الحصول على نسخة من النسخ المصرية فعجزت، فرحت أقلب الرأي في قول البغدادي إنها في مجلدين، وفي قول الأستاذ العبيدي إنها في مجلدين كبيرين!، وفي واقع النسخة الدمشقية وهي في ورقتين، فبدا لي رأي أبسطه فيما يلي:

بدا لي (أولاً) أن إضافة «كبيرين» صفة للمجلدين في كلام الأستاذ العبيدي ليست بذات سند لأنه يحيل في قوله على البغدادي في إيضاح المكنون وهدية العارفين، والبغدادي كما سلف القول ذكر «المباحث» في إيضاح المكنون ولم يعقب بوصف! وذكرها في هدية العارفين فقال: في مجلدين، ولم يصفهما بأنهما كبيران!.

وبدا لي (ثانياً) أن قول البغدادي: في مجلدين، ربما كان سهواً، وأن الصواب في ورقتين، ولعله كتبها وهو ينظر في أسماء مصنفات ابن

(١) شرح اللمحة البدرية ص ٨٦.

(٢) المسائل السفرية ص ٥.

(٣) فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية ـ قسم النحو ـ وضع السيدة أسماء الحمصي سنة ١٩٧٣ ص ٤٤١.

هشام، فنقل قولهم عن بعضها إنها في مجلدين، ومصنفات ابن هشام التي جاءت في مجلدين كثيرة.

ورجحت (ثالثاً) أن «المباحث» ليست في مجلدين، لأنها لو كانت كذلك لما أغفل ذكرها الذين تحدثوا عن ابن هشام كابن حجر في الدرر الكامنة، وابن العماد في الشذرات، والسيوطي في البغية.

وأضيف (رابعاً) أنني عدت إلى فهرس مخطوطات دار الكتب المصرية فوجدته لا يصف «المباحث» بأنها في مجلدين، بل يذكرها ثم يقول: أولها: هذه ثلاث مسائل متعلقة بمن الشرطية، وعليها فوائد مختلفة ضمن مجموعة مخطوطة (٤٥٩ مجاميع)[1].

وفي هذا الوصف أمران: أولهما: أن ما كان ضمن مجموع لا يبلغ أن يكون في مجلدين كبيرين.

وثانيهما: أن المباحث في ثلاث مسائل، ونسخة الظاهرية ذات الورقتين تضم المسائل الثلاث.

وأياً كان الأمر فقد رأيت أن أنشر النص معتمداً نسخة الظاهرية، فإن كانت «المباحث» فيها تامة فذلك ما كنا نبغي، وإن كانت الأخرى فحسبي أن أقدم نص هذه النسخة محققاً لباحث آخر تصل يده إلى النسخ المصرية فيقطع شكنا باليقين.

أما كاتب النسخة الظاهرية فليس في فهرس الظاهرية إشارة إليه، وأرجح أنه موسى بن أسعد المحاسني، لأنه هو ناسخ رسائل المجموع، فالخط فيها واحد، وقد ذكر في الرسالة الأولى من المجموع ـ وهي

(١) فهرس دار الكتب المصرية ط. سنة ١٩٢٦ (١٥٦/١).

قصيدة لمحمد أمين زادة نظمها في مدح الوالي أسعد باشا ـ أنه كتبها موسى بن أسعد المحاسني.

وموسى المحاسني دمشقي عالم بالأدب وفقه الحنفيّة ـ وفي رسالة المباحث لابن هشام مسألة لها صلة بهذا المذهب الفقهي كما سترى ـ وله من المؤلفات نظم «متن التنوير» وشرحه، ونظم «متن التلخيص» وشرحه. ومات سنة ١١٧٣ هـ(١).

(١) انظر ترجمته في سلك الدرر ٤/٢٢٢ والأعلام للزركلي.

١٥
ب

الأبحاث المرضية المتعلقة بمن الشرطية للعلامة ابن هشام
بسم الله الرحمن الرحيم هذه مسائل تتعلق بمن الشرطية
وغيرها من أسماء الشروط وقع بحث فيها بيني وبين العلامة
تقي الدين أبي الحسن السبكي الشافعي رحمه الله تعالى المسألة
الأولى أنه رحمه الله قال أجمعوا على اسمية من الشرطية
وحرفية إن الشرطية فكيف يختلف نوعا الكلمة الاسمية
والحرفية مع تساويهما في المفهوم فقلت ليسا سواء ولا
ترادف بينهما بل الكلمتان دالة على شيء واحد وهو الشرط أي
عقد السببية والمسببية بين الجملتين اللتين بعدها دالة على معنى
في غيرها ولا دلالة لها على ذلك فلذلك كانت حرفا وأما من الشرطية
فإنها دالة على شيئين أحدهما الشخص العاقل وهذا هو المعنى الذي
به اسم لأنه معنى في نفسها كما في قولك إنسان وهو معناها الوضعي
الثاني معنى الشرطية الذي شرحناه وهو معنى عرض لها لتضمنها
معنى إن الشرطية ولهذا تسمع النحويين يقولون إن أسماء
الشروط بنيت لتضمنها معنى الحرف ولم يلزم من دلالتها على
هذا المعنى أن تكون حرفا لأن الحرف ما دل على معنى في غيره
ولم يدل على معنى في نفسه وأما قول كثير من النحويين الحرف ما
دل على معنى في غيره فمنتقض بأسماء الشرط وأسماء الاستفهام
والصواب أن يقال ما دل على معنى في غيره فقط كما قال
الجزولي وغيره من المحققين والحاصل أن الاسم نوعان دال
على معنى في نفسه فقط ودال على معنى في غيره وأن الحرف نوع
واحد وهو الدال على معنى في غيره فقط ويكون أسماء الشرط
في قوة كلمتين بطل الاستدلال بها على صحة دعوى الترادف

الصفحة الأولى

١٣/٢

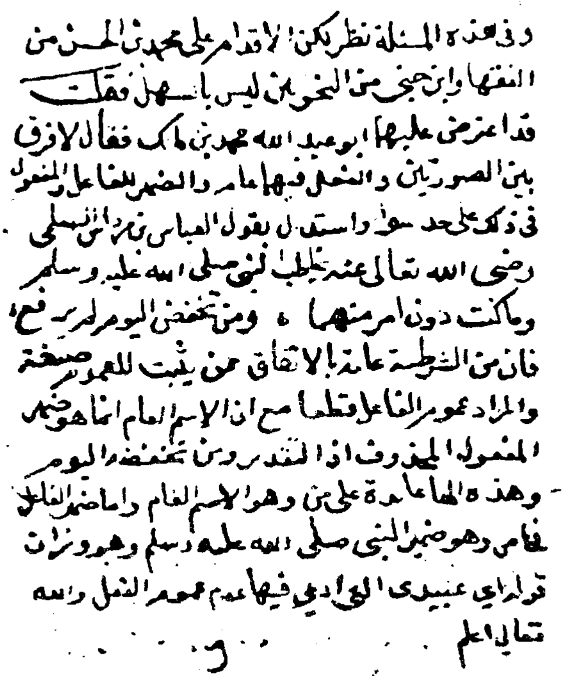
وحقيقة هذه المسألة ان الكوفيين زعموا ان المبتدأ والخبر ترافعا اي كل منهما رفع صاحبه واورد عليه انه بناء يستلزم ان يكون كل منهما مستحقا للتقدم والتاخير لما علم من ان العامل رتبته التقدم والمعمول رتبته التاخير واجابوا بان هذا مشترك الالزام لاتفاقنا على ان ايا في نحو ايا ما تدعو منصوب بتدعوا وان تدعو جزم به وكما تصور في غير هذا امكان كون كل من الشيئين عاملا في الاخر ومعمولا له كذلك يستقيم هنا الا ترى انها دالة على معناها الوضعي الذي هي به اسم وعلى معنى اخر تضمنا وهو معنى الشرط فانها جزمت بما فيها من معنى الشرط وانما انتصبت بما فيها من معنى الاسم واما المبتدأ والخبر فكل منهما كلمة واحدة لفظا وتقديرا المسألة الثانية قال رحمه الله تعالى احتجت الحنفية على ان لا قراءة على المأموم بالحديث من كان له امام فقراءة الامام له قراءة واجيب بان الضمير في له راجع الى الامام لا الى من التي هي واقعة على المأموم وان المعنى من كان له امام فعليه ان يقرأ لان قراءة الامام للامام لا للمأموم و الامام وهذا التأويل بعيد جدا وذلك ظاهر لكل احد وفاسد في العربية وذلك لان الضمير اذا لم يكن عائدا الى من لزم خلو الجملة المخبر بها عن ضمير يعود على المخبر عنه قلت الصحيح ان خبر اسم الشرط هو جملة الشرط لا جملة الجواب وهذا يتبادر الى ذهن من لا يتأمل الى دفعه معتمدا على ان الفائدة انما تتم بالجواب الذي هو محط الفائدة وجواب هذا التوهم ان الفائدة انما توقفت على الجواب من حيث التعلق لا من حيث الخبرية لان من اسم للشخص العاقل وضمنت معنى الشرط كما قدمنا فاذا قيل من

الصفحة الثانية

١٦ / ب

من يقم اقم معه كان من يقم مع قد طلع النظر بما ضمنته من معنى الشرط بمنزلة قولك كل رجل يقوم و هذا لا اشكال في تمامه فلما ضمن معنى الشرط توقف معناه على ذكر الجواب فمن هنا باب النقص لا من جهة المعنى الاسنادى ويوضح انا نعلم ان الكلام يتألف من المسند والمسند اليه فاذا قيل قام زيد كان مشتملا على المسند والمسند اليه جميعا وكذلك ويشهد لما ذكره من ان الخبر هو فعل الشرط لا فعل الجواب و لا تفتقر صحة الكلام الى ضمير يرجع من الجواب الى الشرط الذى اخرجه الامام احمد من ملك ذا رحم محرم فهو حر فان الضمير من قوله هو حر انما يعود على المملوك لا الى الواقع على المالك المسالة الثالثة قال رحمه الله تعالى وقد جرى ذكر محمد بن الحسن الشيباني صاحب ابي حنيفة رضي الله عنه اي عبيدى ضربك فهو حر واي عبيدى ضربته فهو حر وان في المسالة الاولى اذا ضرب الجميع عتق الجميع وفي المسالة الثانية اذا ضرب هو الجميع لم يعتق الا واحد ثم جرى ذكر الكلام الى الفتح من جنى في المسالة وانه وجههما بان الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة لتلازمهما ولا كذلك الفعل والمفعول واذا كان كذلك فيسرى عموم الفاعل الى الفعل ولا يلزم ان يسرى عموم المفعول الى الفعل الفاعل ولا شبهة في ان الفاعل في المسالة الاولى عام وهو ضمير اي وانما كان عامة لاضافتها الى العبيد وهو عام وانما كان عاما لانه عم في بعضها واما الفاعل في المسالة الثانية فانه خاص وهو ضمير المخاطب فلا عموم حينئذ في الفعل بل هو مطلق لانه نكرة في الاثبات

الصفحة الثالثة


وفي هذه المسألة نظر لكن الإقدام على محمد بن الحسن من
الفقها وابن جني من النحويين ليس بالسهل وقد كنت
قد اعترض عليهما أبو عبد الله محمد بن مالك فقال لا فرق
بين الصورتين والضمير فيهما عام والضمير للفاعل والمفعول
في ذلك على حد سوى واستدل بقول العباس بن مرداس السلمي
رضي الله تعالى عنه يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم
وما كنت دون امرئ منهما ٭ ومن تخفض اليوم لا يرفع
فان من الشرطية عامة بالاتفاق ممن يثبت للعموم صيغة
والمراد عموم الفاعل قطعا مع أن الاسم العام إنما هو ضمير
المفعول المحذوف إذ التقدير ومن تخفضه اليوم
وهذه الهاء عائدة على من وهو الاسم العام وأما ضمير الفاعل
فخاص وهو ضمير النبي صلى الله عليه وسلم وهو وزان
قول الراوي عنيرى الوادي فيها عمم عموم النفل والله
تعالى أعلم

الصفحة الأخيرة

المباحث المرضية

المتعلّقة بـ (مَنْ) الشّرطيّة

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه مسائل متعلّقة بـ (مَن) الشرطيّة وغيرها من أسماء الشرط[1] وقع البحث فيها بيني وبين العلامة تقي الدين أبي الحسن السبكي[2] الشافعي رحمه الله تعالى.

المسألة الأولى:

أنه رحمه الله قال: أجمعوا على اسمية (مَن) الشرطيّة وحرفية (إنْ) الشرطية، فكيف يختلف نوعا الكلمة بالاسمية والحرفية مع تساويهما في المفهوم؟.

فقلت: ليستا سواء، ولا ترادف بينهما، بل كلمة (إنْ) دالّة على شيء واحد وهو الشرط، أعني عقد السببيّة والمسبَّبيَّة بين الجملتين اللتين بعدها، دالّة على معنىً في غيرها، ولا دلالة فيها على [غير][3] ذلك، فلذلك كانت حرفاً، وأما (من) الشرطية فإنها دالّة على شيئين:

أحدهما: الشخص العاقل، وهذا هو المعنى الذي فيه اسم، لأنه

(١) في الأصل (الشروط).

(٢) أبو الحسن علي بن عبد الكافي تقيّ الدين السبكي (٦٨٣ ـ ٧٥٦ هـ) شيخ الإسلام في عصره ومن كبار فقهاء الشافعيّة، وهو والد تاج الدين السبكي صاحب كتاب «طبقات الشافعية». انظر ترجمته مفصّلة في كتاب ابنه المذكور ١٤٦/٦ ـ ٢٢٦.

(٣) زيادة ليست في الأصل.

معنىً في نفسها، كما في قولك: إنسان، وهو معناها الوضعي.

الثاني: معنى الشرطية الذي شرحناه، وهو معنى عرض لها لتضمّنها معنى (إنْ) الشرطية، ولهذا تسمع النحويين يقولون: إن أسماء الشرط[1] بُنيت لتضمنها معنى الحرف، ولم يلزم من دلالتها على هذا المعنى أن تكون حرفاً؛ لأن الحرف ما دلّ على معنى في غيره ولم يدل على معنى في نفسه.

وأما قول كثير من النحويين: الحرف ما دلّ على معنىً في غيره، فمنتقض بأسماء الشرط وأسماء الاستفهام، والصواب أن يقال: ما دلّ على معنىً في غيره فقط، كما قال الجزولي[2] وغيره من المحققين.

والحاصل أن الاسم نوعان: دالّ على معنى في نفسه فقط، ودالّ على معنى في غيره، وأن الحرف نوع واحد وهو الدالّ على معنى في غيره فقط.

ولكون أسماء الشرط في قوة كلمتين بطل الاستدلال بها على
١٦/أ صحة دعوى الترافع/ وحقيقة هذه المسألة أن الكوفيين زعموا أن المبتدأ والخبر ترافعا، أي كل منهما رفع صاحبه[3]، وأورد عليه أصحابنا باستلزامه[4] أن يكون كل منهما مستحقاً للتقديم والتأخير لما عُلم من أن

(١) في الأصل: (الشروط).

(٢) أبو موسى عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخت (وهو اسم بربري معناه: ذو الحظ) الجُزولي (ـ ٦٠٧ هـ) نسبة إلى جُزولة إحدى قبائل البربر. رحل إلى المشرق وقرأ على ابن برّي ووضع مقدمة في النحو اشتهرت باسم (الجزوليّة) وكثر شرّاحها، ترجمته في إنباه الرواة ٢/٣٧٨ ووفيات الأعيان ١/٣٩٤ وبغية الوعاة/ ٣٦٩.

(٣) انظر تفصيل الآراء في عامل رفع المبتدأ والخبر في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، المسألة/ ٥.

(٤) هكذا في الأصل، ولعل الصواب: وردّ عليه أصحابنا باستلزامه، أو: وأورد عليه أصحابنا استلزامه.

العامل رتبته التقديم، والمعمول رتبته التأخير. فأجابوا بأن هذا مشترك الإلزام لاتفاقنا على أن (أيّاً) في نحو «أيّاً ما تدعوا»[1] نصب بـ (تدعوا)، وأن (تدعوا) جزم به، وكما تصور في غير هذا الباب كون كل من الشيئين عاملاً في الآخر ومعمولاً له كذلك يستقيم هنا، ألا ترى أنها دالّة على معناها الوضعي الذي هي به اسم، وعلى معنى آخر تضمّناً وهو معنى الشرط، فـ (أيّاً) جَزمت بما فيها من معنى الشرط، و (أيّاً) نُصبت بما فيها من معنى الاسم، وأما المبتدأ والخبر فكل منهما كلمة واحدة لفظاً وتقديراً.

المسألة الثانية:

قال[2] رحمه الله تعالى: احتجت الحنفيّة على أن لا قراءة على المأموم بالحديث «من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة»[3]، وأجيب بأن الضمير في (له) راجع إلى الإمام لا إلى (من) التي هي واقعة على المأموم، وإن المعنى من كان له إمام فعليه أن يقرأ لأن قراءة الإمام للإمام لا للمأموم والإمام، وهذا التأويل بعيد جداً، وذلك ظاهر لكل أحد وفاسد في العربية؛ وذلك لأن الضمير إذا لم يكن عائداً إلى (من) لزم خلوّ الجملة المخبر بها عن[4] ضمير يعود على المخبرَ عنه.

فقلت: الصحيح أن خبر اسم الشرط هو جملة الشرط لا جملة

---

(١) من قوله تعالى: ﴿ أيّاً ما تدعوا فله الأسماء الحسنى ﴾ الإسراء ١٧/ ١١٠.

(٢) يعني تقي الدين السبكي.

(٣) رواه ابن ماجه (السنن - رقم ٨٥٠) والدارقطني (السنن ١/ ٣٢٣) وأحمد (المسند ٣/ ٣٣٩) والطحاوي من طرق كثيرة مسندة ومرسلة (١/ ١٢٨). وهو حديث حسن بشواهده وطرقه، وقد روي عن جماعة من الصحابة. (من تخريج الأستاذ الشيخ عبد القادر الأرناؤوط باختصار).

(٤) جاء في أساس البلاغة: خلا المكان من أهله وعن أهله.

الجواب، وهذا يتبادر إلى ذهن من لا يتأمل إلى دفعه معتمداً على أن الفائدة إنما تتمّ بالجواب الذي هو محط الفائدة، وجواب هذا التوهم أن الفائدة إنما توقفت على الجواب من حيث التعليق لا من حيث الخبرية؛ لأن (مَن) اسم للشخص العاقل وضُمنت معنى الشرط كما قدّمنا.

فإذا قيل: من/ يقم[1] أقم معه، كان (من يقم) مع قطع النظر عما ضُمنّته [من][2] من معنى الشرط بمنزلة قولك: شخص عاقل يقوم، وهذا لا شك في تمامه، فلما ضمن معنى الشرط توقف معناه على ذلك الجواب، فمن هنا جاء النقص لا من جهة المعنى الإسنادي. ١٦/ب

ويوضح أنا نعلم أن الكلام يتألف من المسند والمسند إليه، فإذا قيل: قام زيد، كان مشتملاً على المسند والمسند إليه جميعاً. وكذلك يشهد[3] لما [تقدم][4] ذكره من أن الخبر هو فعل الشرط لا فعل الجواب، ولا تفتقر صحة الكلام إلى ضمير يرجع من الجواب إلى الشرط [الحديث][5] الذي أخرجه الإمام أحمد[6] «من مَلَكَ ذا رحمٍ مُحرَمٍ فهو حرّ»[7]. فإن الضمير من قوله (هو حرّ) إنما يعود على المملوك لا إلى (من) الواقعة على المالك.

---

(١) في الأصل كررت (من) على عادتهم في التصفيح وهو ذكر آخر كلمة من الصفحة في أول الصفحة التالية.

(٢) زيادة ليست في الأصل.

(٣) في الأصل: ويشهد.

(٤) زيادة ليست في الأصل.

(٥) زدنا كلمة «الحديث» وليست في الأصل ليتضح المراد.

(٦) الإمام أبو عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل (١٦٤ ـ ٢٤١ هـ) رأس المذهب الحنبلي وصاحب المسند. انظر ترجمته في تاريخ بغداد ٤/٤١٢ وتهذيب ابن عساكر ٢/٨ ووفيات الأعيان ١/٢٠ وشذرات الذهب ٢/٩٦، وكتاب (ابن حنبل) للشيخ محمد أبي زهرة.

(٧) رواه أحمد (المسند ٥/٢٠) وأبو داود (السنن ـ رقم ٣٩٤٩) والترمذي (الجامع ـ رقم =

المسألة الثالثة:

قال[1] رحمه الله تعالى ـ وقد جرى ذكر محمد بن الحسن الشيباني[2] صاحب أبي حنيفة[3] رضي الله عنه ـ: أيّ عبيدي ضربك فهو حرّ، وأيّ عبيدي ضربته فهو حرّ، وان في المسألة الأولى[4] إذا ضرب الجميع عتق[5] الجميع، وفي المسألة الثانية إذا ضرب هو الجميع لم يعتق إلا واحد منهم، وجرى ذكر كلام أبي الفتح بن جني[6] في المسألة وأنه وجهّها بأن الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة لتلازمهما، ولا كذلك الفعل والمفعول، وإذا كان كذلك فيسري عموم

= ٢٥٢٤ والحاكم من حديث سمرة بن جندب ومن حديث عبد الله بن عمر (المستدرك ٢١٤/٢) وابن ماجه (السنن ـ رقم ٢٥٢٥). وهو حديث صحيح. (من تخريج الأستاذ الشيخ عبد القادر الأرناؤوط باختصار).

(١) أي السبكي.

(٢) إمام في الفقه والأصول، أصله من حرستة في غوطة دمشق. ولد بواسط ومات بالري سنة ١٨٩ هـ. لازم أبا حنيفة ونشر مذهبه. ولي قضاء الرقة للرشيد. ترجمته في الفهرست/ ٢٧١ وتاريخ بغداد ١٠٧/٢ وبلوغ الأماني للكوثري.

(٣) الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت (٨٠ ـ ١٥٠ هـ) رأس المذهب الحنفي انظر ترجمته في تاريخ بغداد ٣٢٣/١٣ ـ ٤٢٣ ووفيات الأعيان ٢١٥/٢ وكتاب «أبو حنيفة، حياته وعصره وآراؤه وفقهه»، للشيخ محمد أبي زهرة.

(٤) أي في المثال الأول.

(٥) يقال: عَتَق العبد (على وزن ضرب) يعتِق فهو عتيق وعاتق، وأعتقته أنا، كما في الصحاح.

(٦) عثمان بن جني (٣٢٧ ـ ٣٩٢ هـ) إمام في اللغة والنحو والتصريف. كتبه من أجود كتب اللغة في بابها ومن أشهرها «الخصائص» و«سرّ صناعة الإعراب» ترجمته في تاريخ بغداد ٣١١/١١ وإنباه الرواة ٣٣٥/٢ ووفيات الأعيان ٩٤/١ وبغية الوعاة/ ٣٢٢ وفي مقدمات كتبه المحققة.

الفاعل إلى الفعل، ولا يلزم أن يسري عموم المفعول إلى الفعل[1] ، ولا شبهة في أن الفاعل في المسألة الأولى عام وهو ضمير (أيّ) وإنما كانت عامّة لإضافتها إلى العبيد وهو عام، وإنما كان عاماً لأنه جمع مضاف.

وأما الفاعل في المسألة الثانية فإنه خاص، وهو ضمير المخاطب، فلا
١٧/أ عموم حينئذ في الفعل، بل هو مطلق لأنه نكرة في الإثبات./ وفي هذه المسألة نظر، لكن الإقدام على محمد بن الحسن من الفقهاء، وابن جني من النحويين، ليس بالسهل!.

فقلت: قد اعترض عليهما أبو عبدالله محمد بن مالك[2] فقال: لا فرق بين الصورتين، والفعل فيهما عام، والضمير للفاعل والمفعول في ذلك على حدّ سواء، واستدل بقول العباس بن مرداس السلمي[3]، رضي الله تعالى عنه، يخاطب النبي ﷺ:

وما كنتُ دون امرئٍ منهما ومَن تَخفضِ اليومَ لا يُرفعِ[4]

---

(١) في الأصل: إلى الفاعل.

(٢) محمد بن عبدالله بن مالك (٦٠٠ - ٦٧٢ هـ) أحد الأئمة في النحو واللغة، وصاحب الألفيّة المشهورة التي لخّص فيها «الكافية الشافية» وصاحب «تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد»، وابن مالك أندلسي رحل إلى المشرق ومات في دمشق وانتفع كثيرون بدروسه وكتبه. انظر ترجمته في بغية الوعاة/٥٣ ومقدمة محقق التسهيل.

(٣) شاعر فارس من مخضرمي الجاهلية والإسلام، أسلم قبيل الفتح مع وفد بني سليم، وفيهم الخنساء - ويقال إنها أمه، والأرجح أنها زوجة أبيه - وعدّ من المؤلفة قلوبهم وشهد مع الرسول ﷺ بعض المشاهد. مات سنة ١٨ هـ.

ترجمته في الشعر والشعراء/١٠١ وتهذيب ابن عساكر ٢٥٥/٧ ونهاية الأرب ٢٣/١٨ واستوفى ترجمته د. يحيى الجبوري محقق ديوانه في مقدمة التحقيق.

(٤) في الأصل:

وما كنت دون أمر منهما ومن تضع اليوم لم يرفع =

فإن (من) الشرطية عامّة بالاتفاق ممن يثبت للعموم صيغة. والمراد عموم الفاعل قطعاً مع أن الضمير العام إنما هو ضمير المفعول المحذوف إذ التقدير: ومن تخفضه اليوم، وهذه الهاء عائدة على (من) وهو الاسم العام، وأما ضمير الفاعل فخاصّ، وهو ضمير النبي ﷺ، وهو وزان قوله: (أيّ عبيدي..) التي ادّعي فيها عدم عموم الفعل، والله تعالى أعلم.

= والبيت من مقطوعة أنشدها أمام النبي ﷺ حين قسم غنائم هوازن فيمن خرج إلى حنين، وأجزل العطاء للمؤلفة قلوبهم وفيهم الأقرع بن حابس وعيينة بن حصن، وأعطى كلاً منهما مائة بعير وأعطى العباس بن مرداس أباعر فسخطها وقال أبياته.

وقبل البيت:

وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع

وانظر الشعر والشعراء/ ١٠١ وتهذيب ابن عساكر ٧/٢٥٨ والإصابة ٢/٢٦٣ والخزانة ١/٧٣ وديوان العباس/ ٨٥.

مُلحَق

في دراسة الخلاف حول خبر اسم الشرط

عرض ومناقشة ونتيجة

خبر اسم الشرط

١ ـ القضيّة:

إذا وقع اسم الشرط مبتدأ، فهل خبره جملة فعل الشرط، أو جملة الجواب، أو هما معاً؟.

٢ ـ العرض:

رأي الهَرَوي (ـ ٤١٥ هـ):

قال الهروي في كتابه «الأزهية في علم الحروف» ص ١٠٠:

«اعلم أن (مَن) على أربعة أوجه:

تكون جزاء، كقولك: من يكرمني أكرمه، وما أشبه ذلك.

فـ (من) مبتدأ، وهو شرط، ويكرمني جزم بالشرط، وأكرمه جوابه، وهما جميعاً خبر من».

رأي ابن يعيش (ـ ٦٤٣ هـ):

قال ابن يعيش في شرحه على المفصّل للزمخشري (٧/٤٤):

«تقول: أيّهم يأتني آته، وأيّهم يحسن إليّ أحسن إليه، ترفع (أيّاً) بالابتداء، وما بعدها من الشرط والجزاء خبر».

رأي ابن هشام (ـ ٧٦١ هـ):

أشار ابن هشام إلى اختلاف النحاة بين كون خبر اسم الشرط

الواقع مبتدأ هو جملة الجواب وكونه جملة الشرط، فقال في مبحث (مَن) في كتابه «مغني اللبيب» ص ٤٣٣: «تقول: من يكرمني أكرمه، فتحتمل (مَن) الأوجه الأربعة؛ فإن قدّرتها شرطية جزمت الفعلين، أو موصولة أو موصوفة رفعتهما، أو استفهامية رفعت الأول وجزمت الثاني لأنه جواب بغير الفاء. و(مَن) فيهن مبتدأ، وخبر الاستفهامية الجملة الأولى، والموصولة أو الموصوفة الجملة الثانية، والشرطية الأولى أو الثانية على خلاف في ذلك».

ثم ذكر ابن هشام رأيه صريحاً في مبحث إعراب أسماء الشرط والاستفهام في (المغني/٦٠٧) فقال: «والأصحّ أن الخبر فعل الشرط لا فعل الجواب»، وهو يريد جملة فعل الشرط.

وفصّل الحديث في تنبيه مستقل (المغني/٦٠٨) فقال: «وإذا وقع اسم الشرط مبتدأ فهل خبره فعل الشرط وحده لأنه اسم تام، وفعل الشرط مشتمل على ضميره، فقولك: مَن يقمْ، لو لم يكن فيه معنى الشرط لكان بمنزلة قولك: كلٌّ مِن الناس يقوم؟ أو فعل الجواب لأن الفائدة به تمّت، ولالتزامهم عود الضمير منه إليه على الأصحّ، ولأن نظيره هو الخبر في قولك: الذي يأتيني فله درهم؟ أو مجموعهما لأن قولك: من يقم أقم معه، بمنزلة قولك: كل من الناس إن يقم أقم معه؟ والصحيح الأول، وإنما توقفت الفائدة على الجواب من حيث التعلّق فقط، لا من حيث الخبرية».

وقال في المباحث المرضيّة (انظر ما سبق في ص ٣٥): «الصحيح أن خبر اسم الشرط هو جملة الشرط لا جملة الجواب، وهذا يتبادر إلى ذهن من لا يتأمل إلى دفعه معتمداً على أن الفائدة إنما تتم بالجواب الذي هو محطّ الفائدة، وجواب هذا التوهم أن الفائدة إنما توقفت على الجواب من حيث التعلّيق لا من حيث الخبرية، لأن (مَن) اسم

للشخص العاقل وضُمنّت معنى الشرط كما قدّمنا، فإذا قيل: من يقم أقم معه، كان (من يقم) مع قطع النظر عمّا ضُمنّته [مَن] من معنى الشرط بمنزلة قولك: شخص عاقل يقوم، وهذا لا شك في تمامه، فلما ضمن معنى الشرط توقف معناه على ذلك الجواب، فمن هنا جاء النقص لا من جهة المعنى الإسنادي.

ويوضح أنا نعلم أن الكلام يتألف من المسند والمسند إليه، فإذا قيل: قام زيد، كان مشتملاً على المسند والمسند إليه جميعاً، وكذلك يشهد لما [تقدم] ذكره من أن الخبر هو فعل الشرط لا فعل الجواب، ولا تفتقر صحة الكلام إلى ضمير يـرجع من الجـواب إلى الشرط [الحديث] الذي أخرجه الإمام أحمد (مَن ملك ذا رحم محرَم فهو حرّ) فإن الضمير من قوله (هو حر) إنما يعود على المملوك لا إلى (مَن) الواقعة على المالك».

رأي السيوطي (ـ ٩١١ هـ):

ذكر السيوطي «مسألة في إعراب أسماء الشرط وأسماء الاستفهام» في كتابه همع الهوامع (٢/٦٤) قال فيها: إن اسم الشرط (مَن) في نحو: من يقم أقم معه، مبتدأ خبره فعل الشرط، وفيه ضميرها. وقيل: هو والجواب معاً، لأن الكلام لا يتمّ إلا بالجواب فكان داخلاً في الخبر، ورُدّ بأنه أجنبي من المبتدأ.

رأي الصبّان (ـ ١٢٠٩ هـ):

قال الصبّان في حاشيته على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (٣/٥٠): «إن وقع بعد اسم الشرط فعل لازم نحو: من يقم أقم معه، فهو مبتدأ خبره فعل الشرط، لأن قولك: من يقم، لو خلا عن معنى الشرط بمنزلة قولك: كل من الناس يقوم». ثم قال: «وقيل: هو والجواب، لأن الكلام لا يتمّ إلا بالجواب فكان داخلاً في الخبر. وقيل: الجواب، لأن

الفائدة به تمّت، وردّ بأنه أجنبي من الخبر، وفيه نظر، وبأن توقف الفائدة عليه من حيث التعليق لا من حيث الخبرية».

رأي الخضري (- ١٢٨٧ هـ):

قال الخضري في حاشيته على شرح ابن عقيل للألفيّة (٢/ ١٢١): إن جواب الشرط إن كان مضارعاً أو ماضياً خالياً عن الفاء فالفعل نفسه مجزوم لفظاً أو محلاً، ولا محلّ لجملته كجملة الشرط لأخذِ الجازم مقتضاه فلا يتسلط على محلّ الجملة، وإن كان غير ذلك مما يقترن بالفاء أو إذا الفجائية فمجموع الجملة مع الفاء أو إذا في محل جزم، لأنه لو وقع موقعه فعل يقبل الجزم لجزم فلا يتسلط الجازم على أجزاء الجملة، هذا ما في المغني والكشاف. وقال الدماميني وأقرّه الشمنّي: «الحق أن جملة الجواب لا محل لها مطلقاً إذ كل جملة لا تقع موقع المفرد لا محل لها». ولا يقال إنها واقعة موقع المفرد، وهو الفعل القابل للجزم، لأنها لم تقع موقعه وحده بل مع فاعله الذي يتم الكلام به كما يتم بهذه الجملة فتأمل، فعلى الأول لو كان اسم الشرط مبتدأ كانت جملة الجواب في نحو: من يقم فإني أكرمه، في محل جزم ورفع باعتباري الشرط والخبرية، بناء على أن الجواب هو الخبر. وعلى الثاني محل الخبرية فقط كهي (كذا) في نحو: من يقم أكرمه، اتفاقاً لظهور أثر الشرط في الفعل».

ثم قال: «فإن كان فعل الشرط لازماً نحو: من يقم اضربه، فهي مبتدأ، وكذا إن كان متعدياً واقعاً على أجنبي منها نحو: من يعمل سوءاً يجز به، وخبره إما جملة الشرط أو الجواب أو هما معاً، أقوال».

رأي الغلاييني (- ١٣٦٤ هـ):

قال الغلاييني في كتابه «جامع الدروس العربية» (٢/ ٢٠٩):

«ومَن وما ومهما، إن كان فعل الشرط يطلب مفعولاً به، فهي منصوبة محلاًّ على أنها مفعول به له... وإن كان لازماً، أو متعدّياً استوفى مفعوله، فهي مرفوعة محلاًّ على أنها مبتدأ، وجملة الشرط خبره، نحو: ما يجيء به القدر، فلا مفرّ منه..».

رأي محمد محي الدين عبد الحميد (- ١٣٩٣ هـ):

قال في «هداية السالك إلى تحقيق أوضح المسالك» في إعرابه للشاهد (٢٥٥) وهو:

من أمّكم لرغبةٍ فيكم جُبر ومن تكونوا ناصريه ينتصر

«من» اسم شرط جازم يجزم فعلين، وهو مبتدأ مبني على السكون في محل رفع... وجملتا الشرط والجواب في العبارتين في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو اسم الشرط في كل واحدة منهما».

وكذلك قال في إعراب الشاهد (٤٧٥) وهو:

مَن تَثقَفَنْ منهم فليس بآيب

«وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو اسم الشرط».

رأي عبّاس حسن:

قال عباس حسن في كتابه «النحو الوافي» (٤/٤١٨): «أما الجملة الشرطية كاملة فلا محل لها من الإعراب إلاّ في حالتين: الأولى: أن تكون أداة الشرط هي (إذا)... الثانية: أن تكون أداة الشرط هي المبتدأ، والجملة الشرطية هي الخبر - عند من يجعلها خبراً وهو الأرجح». وتابع قوله في الحاشية: «وتكون من نوع الخبر الذي لا يتمم المعنى بنفسه مباشرة مع المبتدأ، وإنما يتممه بمساعدة شيء آخر يتصل به. والجملة الشرطية لا تتمّمه إلا بملاحظة الجملة الجوابية المترتبة عليها».

رأي سعيد الأفغاني:

قال في كتابه «مذكرات في قواعد اللغة العربية» ص ٤٣ وهو يتحدث عن (من، ما، مهما): «وتعرب مفعولاً بها إن كان فعل الشرط متعدياً لم يستوف مفعولاته، وإلّا أعربت مبتدأ خبره جملة جواب الشرط».

وقال في الحاشية: «جمهور النحاة على غير هذا، فأكثرهم يجعل جملة فعل الشرط هي الخبر، وبعضهم يجعل الشرط وجزاءه هو الخبر، لكن المعنى ـ وهو المحكم في كل خلاف ـ ينصر ما أثبتناه لأنك إذا حوّلت صيغة الجملة الشرطية (من يسافر يبتهج) إلى جملة اسمية قلت: المسافر مبتهج، وما اسم الشرط هنا إلّا اسم موصول أضيف إليه معنى الشرط ففك صلته بفعله لفظاً لا معنى».

٣ ـ خلاصة ومناقشة:

خلاصة ما يتحصل مما عرضناه من أقوال النحاة، ومما لم نعرضه من أقوال مشابهة، أنه إذا وقع اسم الشرط مبتدأ ففي خبره عندهم ثلاثة آراء:

أحدها: أن جملتي الشرط والجواب معاً هما الخبر.
ثانيها: أن جملة الجواب هي الخبر.
ثالثها: أن جملة الشرط هي الخبر.

ولا شك أن لكل من هذه الآراء حجته ودليله. ونحن لن نبادر إلى مناقشة هذه الآراء لأننا لن نصل في موضوعها إلى رأي واضح نجزم به إلّا إذا عرفنا سبب الخلاف الذي أدّى بهم إلى تباين الآراء واختلاف النتائج.

وسبب الخلاف ـ فيما نرى ـ هو اختلاف منطلقاتهم وتباين آرائهم

في تحديد معنى (الجملة)؛ فهم لم يحدّدوا مفهومها، ولم يتفقوا عليه، وهم لو فعلوا لزال الخلاف فيما بينهم ولقاربوا الإجماع أو ما يشبهه.

لقد كانت دراسة (الجملة) موزعة بين علمي النحو والمعاني، وكان جل انصراف النحويين إلى المفردات وأحكامها والحروف ومعانيها والعوامل وما يترتب عليها، وأما الجملة فلم يمسّوها إلاّ مسّاً رفيقاً ومن ناحية إعرابها وتأويلها بالمفرد أو عدمه، وهم لو درسوا الجملة بالتفصيل الذي بسطوه في دراسة المفردات لكان للدراسة اللغوية والنحوية من بحوثهم خير كثير.

لقد كان من النحويين من نظر إلى (الكلام) و(الجملة) على أنهما مترادفان، وقد صرّح الزمخشري بذلك في كتابه (المفصّل) فقال: «والكلام هو المركّب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى... ويسمّى الجملة»[1].

وعلّق ابن يعيش في شرحه للمفصّل على كلام الزمخشري فقال إنه يريد الكلام الذي تنعقد به الفائدة[2]، ثم راح يفرق بين الكلام والقول والكلم والجواب وقال: إن الكلام هو عبارة عن الجمل المفيدة[3].

وغير خاف أن جعله الجملة بمعنى الكلام، وكون الكلام عندهم هو المفيد، هو الذي دفعه وغيره إلى جعل فعل الشرط وجوابه معاً هما خبر اسم الشرط، لأن المعنى لا يتمّ إلا بالجواب.

---

(١) شرح المفصّل: ١/١٨ وإلى ذلك أيضاً ذهب د. عباس حسن في (النحو الوافي) ١/١٥.

(٢) شرح المفصل: ١/٢٠.

(٣) شرح المفصل: ١/٢١.

ولكن كثيرين من النحاة لا يرون هذا الرأي، بل يفرّقون بين الكلام والجملة، فالكلام هو ما تتمّ به الفائدة، وقد صرّح بذلك ابن مالك فقال في ألفيّته:

كلامنا لفظ مفيد كاستقم.

يعني بقوله (كلامنا): الكلام عند معاشر النحويين، وإلى ذلك أشار ابن عقيل عند شرحه بيت ابن مالك فقال إن ابن مالك قال (كلامنا) لأن الكلام عند اللغويين هو اسم لكل ما يتكلم به، مفيداً كان أو غير مفيد[1]، وبذلك بيّن ابن مالك وابن عقيل الفرق بين مفهوم (الكلام) عند كل من النحويين واللغويين، وأوضحا أن (الكلام) في مصطلح النحويين هو المفيد.

ويؤكد ذلك ما نقله الزبيدي في تاج العروس (كلم) عن شيخه من أن الكلام يطلق على اللفظ المركب أفاد أم لا مجازاً، على ما صرّح به سيبويه في مواضع من كتابه من أنه لا يطلق حقيقة إلا على الجمل المفيدة، وهو مذهب ابن جني».

وأما (الجملة) عند جمهور النحاة فتعبير صناعي أو مصطلح نحوي لعلاقة إسنادية بين اسمين أو اسم وفعل، تمّت الفائدة بها أم لم تتمّ، ولذلك فهي أعمّ من الكلام، والكلام أخصّ منها. قال ابن هشام: «الكلام ـ في اصطلاح النحويين ـ عبارة عما اجتمع فيه أمران: اللفظ والإفادة. والمراد بالمفيد ما دلّ على معنىً يحسن السكوت عليه»[2]، وفصّل ابن هشام ذلك في الجزء الثاني من كتابه (مغني اللبيب) في باب عقده للجملة عنوانه: شرح الجملة وبيان أن الكلام أخصّ منها لا

(١) شرح ابن عقيل: ١/١٠ و١١.

(٢) أوضح المسالك: ١/١١.

مرادف لها، قال فيه: «الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله. . . والمبتدأ وخبره، وما كان بمنزلة أحدهما. . . وبهذا يظهر لك أنهما ليسا مترادفين كما يتوهم كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب المفصّل، فإنه بعد أن فرغ من حدّ الكلام قال: ويسمّى جملة!.

والصواب أنها أعمّ منه، **إذ شرطه الإفادة بخلافها**، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً، فليس بكلام»[1].

والجملة ـ لغةً ـ جماعة الشيء، قال الزَّبيدي في تاج العروس (جمل): «ومنه أخذ النحويون (الجملة) لمركبٍ من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى».

وقال أبو البقاء في الكليّات: «والجملة أعمّ من الكلام ـ على الاصطلاح المشهور ـ والجملة الواقعة خبراً أو وصفاً أو حالاً أو شرطاً أو صلة أو نحو ذلك هي جملة وليست بكلام؛ لأن إسنادها ليس مقصوداً لذاته»[2].

ومن عدم التفريق بين معنى (الكلام) عند اللغويين ومعناه عند النحويين يتضّح لنا سبب النقد الذي وجهه الدكتور المخزومي ـ في غير حق ـ لابن هشام[3].

(١) مغني اللبيب: ٤٩٠.

(٢) الكليّات: ١/١٥٣.

(٣) يخالف د. مهدي المخزومي ابن هشام في مفهوم (الجملة)؛ ويعدّ جملتي الشرط والجواب جملة واحدة ـ وهو ما لم يقل به أحد كما رأينا حتى الذين يقولون إن الشرط والجواب معاً هما الخبر ـ ويقول إن ابن هشام «قد شطر جملة الشرط شطرين. . . وهذا فيما أرى من النظر العقلي المحض، وكان =

وإذا لم يكن ثمة اتفاق على المصطلح كان طبيعياً أن تختلف النتائج، ولا يصحّ لنا الحكم على آراء النحويين في تعيين الخبر ـ ما دام جملة ـ ما لم ننظر إليه في ضوء ما ذهبوا إليه من معنى (الجملة).

ومن الواضح ـ في ضوء ما قرّروه ـ أن الجملة قد تكون مفيدة فتسمّى كلاماً، وقد تكون غير مفيدة فتكون إذ ذاك عبارة عن علاقة إسناديّة بين كلمتين، وكل كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى فإذا أفادتا معنى يحسن السكوت عليه كانتا جملة وكلاماً، وإذا لم تفيدا كانتا جملة فحسب.

ومما يجب التنبيه عليه في هذا المجال أن كثيراً مما يفيد لا تتم فائدته إلا بمتبوعه أو بلازمه أو باتصاله بغيره، وإلّا فهل نقول: إن قولنا: جاء الذي قرأ الصحيفة، جملة واحدة؟ لأن الفائدة لا تتم عند قولنا (الذي) وهو الفاعل الذي أسندنا المجيء إليه، ومَن من النحويين ـ حتى الذين جعلوا الكلام مرادفاً للجملة ـ يعرب مثالنا السابق على أنه جملة

= ينبغي أن يعالج الشرط على أنه جملة واحدة لا جملتان، فليست جملة الشرط بجزأيها إلا وحدة كلامية يعبّر بها عن وحدة من الأفكار استحدثت بها. أما بالنظر اللغوي (!) فجملتا الشرط جملة واحدة وتعبير لا يقبل الانشطار لأن الجزأين المعقولين فيها إنما يعبران معاً عما يجول في ذهنك» (في النحو العربي، نقد وتوجيه، ص ٥٦ و ٥٧) وذلك لأن الدكتور المخزومي انطلق من معنى الجملة الذي حدّده بقوله: «هي الصورة الصغرى للكلام المفيد» (النحو العربي: ٣١) وعلى هذا فالكلام ـ عنده ـ له صورتان: صغرى وكبرى!! على حين أن رأي ابن هشام واضح ومطّرد في كل أبواب النحو وأساليب التعبير، وعليه جمهور النحويين. ثم إننا لو جعلنا معنى الجملة ـ كما يريد ـ منوطاً بالفائدة لما كان بينها وبين (الكلام) فرق أولاً، ولاحتجنا ـ ثانياً ـ إلى مصطلح نحوي آخر نعبّر به عن العلاقة الإسنادية التي يعبّر النحاة عنها بالجملة.

واحدة؟ ومَن منهم لا يرى فيه جملتين هما الجملة الابتدائية (جاء الذي) وجملة الصلة (قرأ الصحيفة)؟.

وقس على هذا كل الجمل التي يكون الاسم الموصول فيها فاعلاً أو خبراً، وهي جمل لا تتم بها الفائدة إلا إذا أتبعت بجمل أخرى هي صلاتها، وهم يسمّونها جملاً.

وكذلك الأمر في الجملة الواقعة صفة لخبر نكرة في مثل قولنا: أنا رجل أحب العلم، ونحن قوم نحبّ الخير. أليس قولنا مؤلفاً من جملتين؟ وأي فائدة في الجملة الأولى (أنا رجل، ونحن قوم)؟ وإذا أفادت إحدى هاتين الجملتين معنىً ما هو أقرب إلى اللغو منه إلى الكلام المفيد، فهل هو المعنى المراد؟ وهل يكتمل معنى الخبر إلّا بصفته التي هي الجملة الثانية (أحب العلم) و(نحب الخير)؟.

في ضوء هذا الفهم لمعنى (الكلام) و(الجملة) ننظر في آراء النحويين السالفة فنرى:

١ ـ أن القول الأول ـ وهو أن جملتي الشرط والجواب معاً هما الخبر ـ قول عجيب لأنه يجعل من الجملتين جملة واحدة، وهو مناقض لما اصطلح جمهورهم عليه من كون الجملة مسنداً ومسنداً إليه، ثم هو مناقض لأصولهم في أن الجملة ذات المحل يجب أن تكون صالحة لإحلال المفرد محلّها، وأي مفرد يصلح مكان الشرط وجوابه في وقت واحد؟.

إننا إذا قلنا: إن قوله تعالى: ﴿ومَن يَقترفْ حَسَنةً نَزِدْ له فيها حُسْناً﴾[1] تقديره: المقترف الحسنة مزيد له فيها، وإن قولنا: من يجتهد ينجح، تقديره: المجتهد ناجح، ـ ونحن لا نرى هذا التقدير

(١) الشورى ٢٣/٤٢.

صحيحاً لأنه يلغي معنى الشرط وهو مراد أصلاً ـ فأي الكلمتين (مزيد وناجح) نابت مناب الجملتين؟.

ثم إذا كانت جملة جواب الشرط مقترنة بالفاء أو إذا الفجائية، فهم على أنها في محل جزم، فكيف تكون كذلك ثم تكون في الوقت نفسه داخلة مع أختها جملة الشرط في محل الرفع على الخبريّة؟!.

ولننظر أخيراً هل بين النحويين من يعدّ جملتي الشرط والجواب جملة واحدة ـ كما يرى الدكتور المخزومي ـ ليستقيم لأصحاب هذا القول حكمهم؟.

لقد وقف النحويون عند أبسط صورة من صور تركيب الكلمات فأطلقوا عليها لفظ (الجملة)، وعرّفوها بأنها تركيب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى.

وحين فصّل ابن هشام حديثه عن الجملة في باب خاص أفرده لها، وتناول فيه الجملة الصغرى والجملة الكبرى، وذات الوجه وذات الوجهين، لم يخرج عمّا أصّلوه، ولم يخالف ما اصطلح جمهورهم عليه من معناها، وعدّ الكبرى مؤلفة من جملتين فقال: هي الاسمية التي خبرها جملة، ولم نر أحداً من النحويين يتحدث عن جملة مركّبة، بل جعلوا الكلام هو المركّب وعادوا به تحليلاً وتبسيطاً إلى جمل بسيطة. ولعل أسلوب الشرط أولى المواضع بحديثهم عن الجملة المركّبة من جملتين لو أنها وجدت أو جاء ذكرها على ألسنتهم، ولكننا نراهم يصرّحون بأن أسلوب الشرط جملتان لا جملة واحدة:

قال سيبويه (ـ ١٨٠ هـ): «واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال، وينجزم الجواب بما قبله»[١].

---
(١) الكتاب ١/٤٣٥.

وليس يعنينا هنا حديثه عن عامل الجزم ولكن يعنينا أنه عدّ الشرط ـ أو الجزاء كما يلقبه ـ مؤلفاً من جملتين هما جملة الفعل الذي ينجزم بحرف الشرط، وجملة الجواب الذي ينجزم بما قبله.

وعدّد ابن السرّاج (ـ ٣١٦ هـ) المواضع التي لا يخلو منها الحرف، وذكر منها الحرف الذي يدخل ليربط جملة بجملة، ثم قال مفصّلاً: «وأمّا ربطه جملة بجملة فنحو قولك: إن يقم زيد يقعد عمرو، وكان أصل الكلام: يقوم زيد، يقعد عمرو، (فيقوم زيد) ليس متصلاً بـ (يقعد عمرو)، ولا منه في شيء، فلمّا دخلت (إن) جعلت إحدى الجملتين شرطاً والأخرى جواباً»(١).

وبيّن ابن السرّاج تلازم الجملتين فقال: «إن تأتني آتك، وإن تقم أقم، فقولك (إن تأتني) شرط، و(آتك) جوابه، ولا بدّ للشرط من جواب، وإلاّ لم يتمّ الكلام، وهو نظير المبتدأ الذي لا بدّ له من خبر»(٢). فقرّر بذلك أن جملة الشرط جملة قائمة بذاتها ولكنها غير مفيدة إذ لا يتمّ بها الكلام ـ كما قال ـ إلا بالجملة الثانية لأنه لا بدّ للشرط من جواب وإلاّ لم يتم الكلام. وهذا تصريح من صاحب (الأصول) بما قدّمناه من أن أسلوب الشرط قائم على جملتين، ومن أن (الجملة) في اصطلاحهم ليست مشروطة بالإفادة.

وإلى ذلك ذهب أيضاً شيخ فقهاء العربية ابن جني (ـ ٣٩٢ هـ) فصرّح «أن بعض الجمل قد تحتاج إلى جملة ثانية احتياج المفرد إلى المفرد. وذلك في الشرط وجزائه، والقسم وجوابه، فالشرط نحو قولك: إن قام زيد قام عمرو. والقسم نحو قولك: أُقسم ليقومَنَّ زيد. فحاجة

(١) أصول النحو ١/٤٣.

(٢) أصول النحو ٢/١٥٨.

الجملة الأولى إلى الجملة الثانية كحاجة الجزء الأول من الجملة إلى الجزء الثاني، نحو: زيد أخوك، وقام أبوك»[1].

وهكذا يتضح مما سبق أن الذين جعلوا الشرط والجواب معاً هما الخبر خالفوا ما اصطلح عليه جلّة النحويين وجمهورهم من معنى (الجملة)، وجاؤوا بما لا نظير له في النحو، وهم لم يذهبوا هذا المذهب إلّا لأن الشرط وحده لا يُتمّ المعنى، فشدّوا إليه جوابه، وجعلوا الجميع خبراً مع أن كلاً من الشرط والجواب جملة مستقلة قائمة بنفسها. ولولا أداة الشرط لما ترتبت إحداهما على الأخرى، ولما كانتا متلازمتين، وهما متلازمتان معنىً وليس ما يمنع أن يكون لكل منهما محل من الإعراب. وتلازمهما كتلازم المبتدأ والخبر، وكتلازم الاسم الموصول وصلته، وهو تلازم معنوي لا يقتضي التلازم في الإعراب. ودخول أداة الشرط لا يفك العلاقة الإسنادية بين المركبين في الجملة الواحدة، وإنما يجعل بين الجملتين أو الوحدتين علاقة تلازم معنوي، أي أن أداة الشرط تدخل لتدلّ على أن معنى الجواب ـ وهو معنى مستقلّ أصلاً بنفسه ـ لا يتحقق إلا إذا تحقق معنى آخر مستقل بنفسه أيضاً في الأصل وهو معنى الشرط.

وحسبنا أن الزمخشري نفسه، وهو الذي جعل الكلام مرادفاً للجملة كما سلف القول[2]، والكلام عنده هو المفيد، جعل للشرط جملتين كسائر النحاة فقال: «ومن أصناف الحروف حرفا الشرط وهما (إن) و(لو) يدخلان على جملتين فيجعلان الأولى شرطاً والثانية جزاء»[3].

(١) الخصائص: ٣/١٧٨.

(٢) انظر ما سبق في ص: ٤٩.

(٣) شرح المفصّل: ٨/١٥٥.

ولنا أخيراً أن نسأل القائلين إن الشرط وجوابه معاً هما الخبر ـ والزمخشري منهم ـ: ما دام الشرط وجوابه جملتين فكيف تؤوّلان بمفرد واحد؟ وإذا أوّلنا هما بمفردين فلا بدّ أن يكون لكل منهما محل من الإعراب، فكيف تكون الجملتان المؤولتان بهما في محل واحد من الإعراب؟.

٢ ـ وأما القول الثاني، وهو أن جملة الجواب وحدها هي الخبر، فلنا عليه مآخذ:

أولها: أن حجة القائلين به هي أن الجواب هو الذي به يتم المعنى، وهم منطلقون من أن (الجملة) وحدة لغوية أو تركيب مفيد فائدة يحسن السكوت عليها، ولمّا كان جواب الشرط هو الذي يتمّ معناه كان هو الخبر. وقد رأينا أن اصطلاح النحويين على غير ذلك، وأنهم فرّقوا بين (الكلام) و(الجملة) فجعلوا الكلام هو المفيد وليست الجملة، مضى على ذلك متقدموهم وجمهورهم، وبات (الكلام) عندهم مصطلحاً تداولوه بهذا المعنى حتى تميّزوا به من اللغويين كما نصّت الألفيّة[١]. ورأينا هذا الأصل معروفاً عندهم وشائعاً في أمثلة كثيرة معروفة كجمل الصلات والصفات والقسم، وكذلك جملة الشرط التي تحتاج ـ من حيث المعنى ـ إلى جملة الجواب احتياج الاسم الموصول إلى صلته، واحتياج الموصوف إلى صفته، واحتياج القسم إلى جوابه؛ لأن الشرط مثلها من الأساليب اللغوية القائمة على التلازم بين شيئين.

وإن الجملة قد تتمّ ـ تركيباً ـ بركنيها ولمّا يتمّ معناها، لاحتياج أحد ركنيها إلى ما يكمل معناه. ولا أظن أحداً من القائلين بهذا الرأي يعرب الاسم الموصول وصلته جميعاً خبراً في مثل قوله: «هذا الذي تعرف

---

(١) انظر ما سبق في ص: ٥٠.

البطحاء وطأته» وإنما هم جميعاً على أن (الذي) وحدها هي الخبر! ولو سألناهم عن تمام المعنى لقالوا: إن الموصول يحتاج إلى صلته، وبها يكتمل المعنى، وبمثل قولهم في الموصول وصلته نقول في الشرط وجوابه؛ وكما يتوقف تمام المعنى على ذكر الصلة كذلك يتوقف تمام المعنى في أسلوب الشرط على ما يلزم عن الشرط وهو الجواب. وقد أشار إلى هذا ابن بابشاد (ـ ٤٦٩ هـ) فقال: «والجملة الشرطية ناقصة لافتقارها إلى جواب»[١]. وهم مما يسمّون ما يحتاج إلى غيره ناقصاً، لذلك قالوا عن (ما) الموصولة إنها ناقصة لاحتياجها إلى الصلة، وقالوا عن (ما) النكرة الموصوفة المجردة عن معنى الحرف إنها ناقصة لاحتياجها إلى الصفة[٢].

وثانيها: أنهم يحتكمون إلى المعنى ـ إذ هو الحكم في كل خلاف كما قال أستاذنا الأفغاني ـ ونحن نأخذ أخذهم ونقول قولهم، ولكننا نخالفهم فيما وصلوا إليه من أن المعنى ينصر كون الجواب خبراً لاسم الشرط، لأننا نخالفهم في التقدير الذي قدّروه، فقد قالوا: «إننا إذا حوّلنا صيغة الجملة الشرطية (من يسافر يبتهج) إلى جملة اسمية قلنا: (المسافر مبتهج) وما اسم الشرط هنا إلا اسم موصول أضيف إليه معنى الشرط ففك صلته بفعله لفظاً لا معنى»[٣].

والحق أن تحويل الصيغة الشرطية (من يسافر يبتهج) إلى جملة اسمية ليس هو (المسافر مبتهج) لأن هذا التقدير قد ألغى معنى الشرط، وهو الذي بني عليه الكلام أصلاً، والشرط في هذه الصيغة معنى لا يجوز إغفاله، ولو أغفلناه ـ كما قدّروا ـ لتساوى قولنا (من يسافرْ

(١) المقدمة المحسبة: ١/٢٥٢.

(٢) انظر مغني اللبيب: ٣٩٠ و٣٩١.

(٣) انظر ما سبق في ص ٤٨.

يبتهج) بالجزم على الشرط وقولنا (من يسافرُ يبتهج) بالرفع على أن (من) اسم موصول ، وفي هذا إخلال بالمعنى الذي قبلنا بحكمه.

ولو التزمنا الدقة في التقدير لقلنا: (من يسافرْ يبتهج) تقديره: (المسافر إن يسافر يبتهج) لنبقى محافظين على معنى الشرط، وقد لاحظ الصبّان ذلك في حاشيته على الأشموني فقال: «إن قولك: من يقمْ، لو خلا عن معنى الشرط بمنزلة: كل من الناس يقوم»[1]. ولكنه ـ كما نرى ـ لا يجوز أن يخلو عنه لأن المعنى معقود عليه، واستعمال الصبان لـ (لو) يفتح باب الإخـلال بالمعنى.

وإذا كان التقدير الذي قدّروه صحيحاً، فما الفرق بين (من) الشرطية و (من) الموصولة[2]؟.

وإذا كان اسم الشرط هو الاسم الموصول أضيف إليه معنى الشرط فهل يفك صلته بفعله لفظاً لا معنى بحيث يصبح الشرط وفعله جزءا واحداً كالمسند ويصبح جوابه كالصلة بالإضافة إلى الموصول؟.

إن الشرط يحتاج إلى (الصلتين) جميعاً؛ فعله وجوابـه، وهو متصل بهماً لفظاً لأنه مسلّط عليهما وجازم لهما، وهو رابطة ما بينهما من حيث المعنى، إذ لولاه لما كانت بينهما علاقة الشرطية أو علاقة الملزوم باللازم أو علاقة المعلول بالعلّة، ولكانت كل جملة من فعله وجوابه جملة مستقلة قائمة بذاتها، لأن الشرط يدخل على جملتين فيعلّـق حصول الثانية على حصول الأولى. والذين قالوا: إن قولنا: من يقم أقم معه، بمنزلة قولنا: كل الناس يقوم، إنما أهدروا معنى الشرط، وهو المراد من الكلام أصلاً، لذلك كان تقدير ابن هشام أدق حين قال: «من

(١) انظر ما سبق في ص: ٤٥.

(٢) انظر: النحو الوافي، حاشية: ٤/٣٩٦.

يقم أقم معه، بمنزلة: كل من الناس إن يقم أقم معه»[1]. لأنه حافظ بهذا التقدير الدقيق على معنى الشرط، وهو الذي عقد الصلة بين جملتين كانتا قبل دخوله مستقلتين لكل منهما تركيبها الإسنادي فلما دخل أوجد التلازم[2] بينهما وعلّق إحداهما على الأخرى، الأمر الذي يوضح أن الصلة بين جملة الشرط وجملة الجواب صلة تعليق أو صلة تابع بمتبوع وليست صلة مبتدأ بخبر. وتوضيحاً لذلك نقول:

لو كانت عندنا جملتان اسميتان أو فعليتان نحو: أبو بكر قائل، وأبو بكر صادق، أو: قال أبو بكر، وصدق أبو بكر، ثم أدخلنا عليهما الشرط فقلنا: إن كان أبو بكر قائلاً فهو صادق، أو: إن قال أبو بكر صدق، فهل يعني إدخال الشرط تغيير العلاقات الإسنادية في كل من الجملتين، وجعل إحداهما بتمامها أحد الركنين الإسناديين للجملة الأخرى؟ أي هل معنى إدخال الشرط أننا جعلنا الثانية خبراً للأولى؟! أليست كل من الجملتين قائمة بركنيها الإسناديين في كل من الصيغتين، وكل ما فعله الشرط هو أنه علّق وقوع الثانية على وقوع الأولى؟.

فإن قيل: إن أداة الشرط في المثالين السابقين حرفية، وموضع خلافنا في الاسمية، قلنا: إن معنى الشرط واحد في الأداتين الحرفية والاسمية، والفرق بينهما أننا نبني الكلام على الاسمية للدلالة على العاقل أو غيره، ولما كانت الأداة اسمية وكانت لها الصدارة قدّمناها، فقولنا: العاقل يجتهد، يساوي قولنا: من يجتهد، والعاقل ينجح، يساوي قولنا: من ينجح، ولمّا كان الشرط مبنيّاً معناه

(١) انظر قول ابن هشام مفصّلاً فيما سبق. ص: ٤٤.

(٢) نلحّ على معنى التلازم بين ركني الشرط لأننا لاحظنا أن كثيراً من الدراسات الحديثة تغفله وتقتصر في الشرط على معنى صلة السبب بالمسبّب. انظر مثلاً مبحث (جملة الشرط) في ص ٥٦ من كتاب (النحو العربي، نقد وتوجيه) وقارن بما جاء في الحاشية ٦ ص ٣٩٥ جـ ٤ من (النحو الوافي).

على تلازم جملتين قلنا: من يجتهد ينجح، واستغنينا عن الفاعل الظاهر للفعل الثاني بضميره العائد على الاسم الأول، فارتبطت الجملتان إحداهما بالأخرى لفظاً وتلازمتا معنىً - وتلك هي وظيفة الشرط - ولكن لم تتغير العلاقات الإسنادية في كل من الجملتين، ولم تصبح الثانية خبراً للأولى.

ويتضح من هذا أن جملة الشرط وحدها هي الخبر للمبتدأ الذي هو اسم الشرط، وقد كانت خبراً قبل دخول الشرط للاسم الذي كان قبله غير مضمّن معنى الشرط، وكون (من) مضمّنة معنى الشرط لا يلغي خبريّة ما بعدها، كما لم يلغ الاستفهام الذي ضمنّاه لـ (من) خبرية الجملة التي بعدها له، فقولنا: زيد قام، يساوي قولنا: من قام؟ في كون جملة (قام) خبراً لما قبلها. ودخول الأدوات - الحروف أو الأسماء المضمّنة معاني الحروف - لا يخلّ بتركيب الجمل، ولا يجعل من الجملتين جملة واحدة لما في ذلك من خروج عما أصّله النحاة ومخالفة لما اصطلح عليه جمهورهم من معنى (الجملة). ودخول الشرط على الجملتين لا يخلخل العلاقة الإسنادية في كل منهما بل يبقيها ولكنه يجعل حصول الثانية - من حيث المعنى - متوقفاً على حصول الأولى، لأن أسلوب الشرط أصلاً يقتضي ذكر جملة ثانية تتمّ معناه، كما أن الاسم الموصول الواقع فاعلاً أو خبراً لا يكتمل المعنى به لأنه يقتضي ما يحتاج إليه من الصلة، والصلة في اتفاق الجميع ليست جزءاً من الاسم الموصول من حيث الإعراب، ولكنها لازمة له من حيث المعنى.

وثالثها: أنهم متفقون على أن جملة جواب الشرط الجازم إذا كانت مقترنة بالفاء أو إذا الفجائية فهي في محل جزم، فكيف يصحّ جعل الجملة الواحدة في محلّين مختلفين من الإعراب في وقت

واحد؟! وكيف نقول في مثل قوله تعالى: ﴿ ومَنْ يَتَعدّ حدودَ اللَّهِ فأولئك همُ الظالمون﴾[1]؟. إذا جعلنا جملة الجواب في محل جزم ـ كما هو متفق عليه في عمل الشرط ـ فقد ألغينا الرفع، وإذا جعلناها في محل رفع ـ كما يقولون ـ فقد ألغينا الجزم، وإذا جعلناها في المحلّين فقد وقعنا في التناقض والاضطراب، وهو اضطراب مشابه لما وقع فيه بعض القائلين بالرأي الأول ـ وهو أن جملتي الشرط والجواب هما الخبر ـ لتصادم عاملي الجزم والرفع في جملة الجواب عند كلا الفريقين[2].

---

(١) البقرة ٢/٢٢٩.

(٢) انظر مثلاً كيف اضطرب موقف الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ـ رحمه الله ـ في إعرابه شواهد «أوضح المسالك»:

فلقد صرّح باختياره المذهب القائل إن جملتي الشرط والجواب معاً هما الخبر، كما سبق القول في ص ٤٧، وكما في إعرابه الشاهد رقم ٥١٢ وهو: من يأتها لا يضيرها، حيث قال: «وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ على ما هو اختيارنا».

وكذلك في إعرابه الشاهد رقم ٥١٤ وهو:

ومن لا يــزل ينقـاد للغيّ والصّبـا ... سيُلفىٰ على طـول السـلامـة نـادمـا

حيث قال: «وجملة المضارع المبني للمجهول ومفعوليه في محل جزم جواب الشرط، وجملتا الشرط والجواب في محل رفع خبر للمبتدأ الذي هو اسم الشرط».

فأعطى لجملة الجواب محلّين مختلفين من الإعراب في وقت واحد.

وقال في إعرابه الشاهد رقم ٥٦ وهو: مَن يُعن بالحمد لم ينطق بما سَفَهٌ: «ينطق: فعل مضارع مجزوم بلم وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة في محل جزم جواب الشرط»!. وسكت عن الخبر، وكذلك قال في إعرابه الشاهد رقم ١٤٠ وهو:

ومن يــك لم ينجـب أبــوه وأمــه ... فــإن لنـــا الأمَّ الكــريـمــة والأبُ

«وجملة إنّ واسمها وخبرها في محل جزم جواب الشرط». ولم يأت بخبر المبتدأ.

وقال في إعرابه الشاهد رقم ٥١٣ وهو: من يفعل الحسنات الله يشكرها: «وجملة المبتدأ وخبره (الله يشكرها) في محل جزم جواب الشرط». ولم يذكر الخبر.

وأما في الشاهد رقم ١٤٢ وهو: =

٣ ـ وأما الرأي الأخير، وهو كون جملة الشرط وحدها هي الخبر، فهو ما نؤيده ونذهب فيه مذهب الجمهور، ونرى أن جمهور النحاة لم يصطلحوا عليه، وأن ابن هشام لم يشرحه غير ما مرّة، إلا لأنه المذهب المطرد والمنهج الأسدّ.

أولاً: لأن جملة الشرط الجازم ـ إذا كان مبتدأ ـ لا محل لها في أي موضع من المواضع، وكيفما تقلبت بها الحال، إلّا في هذا الموضع الذي تكون فيه في محل رفع خبراً للمبتدأ، فلا تنازع عليها بين عاملي الجزم والرفع شأن جملة الجواب، وإنما هي في حالة واحدة من ثلاث حالات مطردة:

الأولى: أنها ليست بذات محل إذا كانت أداة الشرط حرفاً.
الثانية: أنها في محل جرّ بالإضافة إذا كان اسم الشرط ظرفاً.
الثالثة: أنها في محل رفع على الخبرية إذا كان اسم الشرط مبتدأ.

والاطراد وتجنب الشذوذ أولى بالاتباع.

ثانياً: لأن الجملة تبقى في إطار ما اصطلح جمهورهم عليه من كونها مركبة من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، فلا نضطر إلى مخالفتهم بابتداع جملة جديدة مركّبة من جملتين تركيباً ليس شأنه شأن الجملة الكبرى، لأنهما في الأصل جملتان مستقلتان لكل منهما علاقة

= فمن يك أمسى بالمدينة رحله ... فإني وقيّار بها لغريب

فقد أعرب الفاء الواقعة في جواب الشرط، وترك إعراب الجملة والخبر ولم يثبت لها جزماً ولا رفعاً. ونحن ـ وإن كنا لا ندفع أن يكون تركه لما ترك من باب الاكتفاء بما ذكره وقياساً عليه ـ مع أنه أعرب ما تكرّر حتى من الأفعال ـ نرى في ذلك اضطراباً في الإعراب لتردده بين الجزم تارة والرفع تارة والإهمال أخرى.

إسنادية بين ركنيهـا، ولو حجبنا الشرط الداخل عليهما لعادتا قائمتين بلا إخلال.

ثالثاً: لأن اسم الشرط وفعله يكوّنان جملة تا مة الإسناد، ولكنها ليست تامّة المعنى المقصود بها بعد دخول الشرط، وقد كانت تامة قبله، وذلك لأن وظيفة الشرط أصلاً أن يجعلها متبوعة بجملة ثانية تكمل معناها، بل إن معناها الذي كانت مستقلة به قبل دخول الشرط أصبح كله سبباً أو علّة لحصول معنى جملة ثانية مستقلة بمعناها، فتلازم المعنيان بالشرط بعد أن كانا مستقلين قبله.

وفي ضوء ما فسّره ابن هشام من معنى (الكلام) و(الجملة)، وكون الكلام هو المفيد بخلافها لأنها مصطلح أطلق نحوياً على تركيب من كلمتين بينهما علاقة إسناد، فليس لنا أن نلتقط خبراً من جملة لنجعله مسنداً إلى مبتدأ من جملة أخرى متجاوزين العلاقات الإسنادية في كل من الجملتين بحجة المعنى، والمعنى نفسه غير مشروط في (الجملة) كما رأينا في اصطلاحهم.

إن (الشرَط) بدخوله على جملةٍ ما يجعلها ناقصة المعنى حتى تستكمل متبوعاتها كما في الأساليب المعروفة في الاسم الموصول، الذي لا يتمّ معناه إلاّ بصلته، وكما في القسم الذي لا يتمّ معناه إلا بجوابه، وكذلك أسلوب الشرط، وهي كلها أساليب (كلامية) وليست (جمليّة)، وإذا لم يكتمل الكلام فأنّى تكون الفائدة؟.

وقد أشار العكبري (ـ ٦١٦ هـ) في شرحه لإيضاح الفارسي إلى تلازم جملتي الشرط والجواب فقال: «ويُنزَّل الشرط مع الجزاء بمنزلة العلّة مع المعلول»[(١)]. وقال ثانية: «إن حرف الشرط يوجب حاجة

---

(١) شرح الإيضاح لأبي البقاء العكبري: ٢٢٢/ب وهو مخطوط يقوم بتحقيقه لنيل درجة الدكتوراه السيد يحيى مير علم، وقد تفضل بإطلاعي عليه.

الجملة الأولى إلى جملة أخرى لأجل التعليق بحيث لو اقتصرتَ على إحداهما لم يكن كلاماً، ولولا (إنْ) لكانت الجملة الواحدة كلاماً»[1].

وقوله: لأجل التعليق، هو ما وضحه ابن هشام في «المباحث المرضيّة» حين قال: «الصحيح أن خبر اسم الشرط هو جملة الشرط لا جملة الجواب»[2]، وعزا الظن بأن الخبر هو الجواب إلى التوهم وقال: «وجواب هذا التوهم أن الفائدة إنما توقفت على الجواب من حيث التعليق لا من حيث الخبرية»[3].

٤ ـ النتائج:

ونخلص مما سبق من عرض ومناقشة إلى النتائج الآتية:

١ ـ إن اسم الشرط إذا كان مبتدأ فجملة الشرط وحدها هي الخبر. وبذلك يبقى للقاعدة اطرادها، وللمنهج سداده، ولاصطلاح (الجملة) معناه ووضوحه. وليس في شيء من ذلك كله خروج عمّا أصّله جمهور النحاة، بل هو توضيح لما أرادوه وذهبوا إليه.

وهو حكم لو استطعنا أن نصل في الجزئيات الخلافية في نحونا إلى مثله لجنّبنا الكتب النحوية الحديثة ـ وخاصة المدرسية ـ التعرّض لكثير من الخلافات النحوية التي ما زالت كتبنا تذكر فيها أكثر من رأي، والتي ما زال كل مؤلف يأخذ فيها برأي، ولأبقينا ذلك كله للمختصين بدراسة النحو ومسائله الخلافية.

٢ ـ إن في العربية أساليب لا يتمّ الكلام ـ وهو المفيد ـ فيها بمجرد قيام علاقة الإسناد بين كلمتين، لأن العلاقة الإسنادية تتمّ

---

(١) شرح الإيضاح لأبي البقاء العكبري: ٢٢٢/ب.

(٢) و(٣) انظر كلام ابن هشام مفصّلاً في ص: ٣٥ وما بعدها.

(الجملة) التى قد تكون مفيدة أو ناقصة المعنى لحاجتها إلى غيرها وذلك كما في تراكيب الموصول وصلته، والقسم وجوابه، والشرط وجوابه.

٣ ـ إن للشرط في العربية وظيفتين: أولاهما معنوية، وهي إضافة معنى الشرط إلى الجملة الخبرية[١]، وثانيتهما وظيفة أسلوبية أو تركيبية، وهي جعل الجملة الثانية معلّقة بالجملة الأولى تعليق المسبَّب بالسبب، أو المعلول بالعلّة، أو الملزوم باللازم.

(١) الخبرية هنا هي المقابلة للإنشائية.

المصادر

- أبو حيان النحوي، د. خديجة الحديثي، بغداد ١٩٦٦ .
- الأزهية في علم الحروف، الهروي، ت. عبد المعين الملوحي، دمشق ١٩٧١.
- أساس البلاغة، الزمخشري، مصر ١٨٨٢ .
- الأشباه والنظائر، السيوطي، ط. ٢ حيدر آباد ١٣٦٠ .
- الإصابة في تمييز الصحابة، العسقلاني، مصر ١٣٥٨/ ١٩٣٩ .
- أصول النحو، ابن السراج، ت. د. عبد الحسين الفتلي، بيروت ١٩٨٥ .
- الإعراب عن قواعد الإعراب، ابن هشام، ت. رشيد العبيدي، بيروت ١٩٧٠ . وت. د. علي فوده نيل، الرياض ١٩٨١ .
- الأعلام، الزركلي، مصر ١٩٥٤ - ١٩٥٩ .
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي، ت. محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر ١٩٥٠ - ١٩٧٣ .
- الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، ليدن ١٩١٣ .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، ت. محمد محي الدين عبد الحميد، ط. ٥ بيروت ١٩٦٦ .
- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، إسماعيل باشا البغدادي، بيروت ١٩٨٥ .

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، ط. ١ مصر ١٣٢٦.
- تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، مصر ١٩٣١.
- تسهيل الفوائد، ابن مالك، ت. د. محمد كامل بركات، مصر ١٩٦٧.
- تهذيب تاريخ ابن عساكر، عبد القادر بدران، دمشق ١٣٢٩ - ١٣٥١.
- جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، ط. ٧ بيروت ١٩٥٧.
- الجامع الصغير، ابن هشام، ت. محمد شريف سعيد الزيبق، دمشق ١٩٦٨.
- الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، مصر ١٩٦٧.
- الجمل، الزجاجي، ت. د. علي توفيق الحمد، عمان ١٩٨٤.
- حاشية الخضري على ابن عقيل، مصر ١٣٤٢.
- حاشية الصبّان علي الأشموني، مصر ١٢٧٣.
- خزانة الأدب، البغدادي، مصر ١٢٩٩.
- الخصائص، ابن جني، ت. محمد علي النجار، مصر ١٩٥٢ - ١٩٥٦.
- الدرر الكامنة، العسقلاني، حيدر آباد ١٣٤٨.
- ديوان العباس بن مرداس، ت. د. يحيى الجبوري، بغداد ١٩٦٨.
- سلك الدرر، المرادي، مصر ١٣٠١.
- سنن الترمذي، ت. عزة عبيد الدعاس، حمص ١٣٨٨/ ١٩٦٩.
- سنن الدارقطني، ت. عبد الله هاشم يماني المدني، القاهرة ١٣٨٦/١٩٦٦.
- سنن أبي داود، ت. عزة عبيد الدعاس، حمص ١٣٨٨/ ١٩٦٩.
- سنن ابن ماجه، ت. محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت ١٣٩٥/ ١٩٧٥.
- شذرات الذهب، ابن العماد الحنبلي، مصر ١٣٥٠ - ١٣٥١.
- شرح الإيضاح. العكبري (مخطوط).
- شرح ابن عقيل، ت. محمد محيي الدين عبد الحميد.
- شرح الجمل، ابن هشام، ت. د. علي محسن عيسى مال الله، بيروت ١٩٨٦.
- شرح شذور الذهب، ابن هشام، ت. محمد محي الدين عبد الحميد،

ط. ٦ مصر ١٩٥٣. وت. عبد الغني الدقر، دمشق.
- شرح قطر الندى، ابن هشام، ت. محمد محي الدين عبد الحميد.
- شرح اللمحة البدرية، ابن هشام، ت. د. هادي نهر، بغداد ١٩٧٧.
- شرح المفصّل، ابن يعيش، مصر.
- الشعر والشعراء، ابن قتيبة، ت. مصطفى السقا، مصر ١٩٣٢.
- الصحاح، الجوهري، ت. أحمد عبد الغفور العطار، مصر ١٣٧٧.
- طبقات الشافعية، السبكي، مصر ١٣٢٤.
- غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب، الأنطاكي، ت. نبيل محمد أبو عمشة، رسالة ماجستير في قسم اللغة العربية بجامعة دمشق.
- الفهرست، ابن النديم، مصر.
- فهرس مخطوطات الظاهرية (النحو)، وضع أسماء الحمصي، دمشق ١٩٧٣.
- فهرس دار الكتب المصرية، مصر ١٩٢٦.
- في النحو العربي، نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، بيروت ١٩٦٤.
- الكتاب، سيبويه، مصر ١٣١٨.
- كشف الظنون، حاجي خليفة، ١٣١٠ - ١٣١١.
- الكليّات، الكفوي، ت. د. عدنان درويش ومحمد المصري، دمشق ١٩٨١ - ١٩٨٢.
- مجلة كليّة الآداب بجامعة الرياض، مجلد ٢ سنة ٢، الرياض ١٣٩٢/ ١٩٧٢.
- مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مجلد ٤٠، دمشق ١٩٦٥.
- المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، مصر ١٩٦٨.
- المدرسة النحوية في مصر والشام، د. عبد العال سالم مكرم، بيروت ١٩٨٠.
- مذكرات في قواعد اللغة العربية، سعيد الأفغاني، ط. ٣ جامعة دمشق.

- المسائل السفرية، ابن هشام. ت. د. حاتم صالح الضامن، بيروت ١٩٨٣.
- المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري، مصورة دار الكتاب العربي. بيروت.
- المسند، الإمام أحمد بن حنبل، بيروت ١٣٩٨/ ١٩٧٨.
- مشكل الآثار، الطحاوي، مصورة دار صادر - بيروت.
- معجم المطبوعات العربية والمعرّبة، سركيس، مصر ١٩٢٨.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، ت. د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ومراجعة سعيد الأفغاني ط. ٥ بيروت ١٩٧٩.
- المقدمة المحسبة، ابن بابشاد، ت. د. خالد عبد الكريم، الكويت ١٩٧٦.
- النحو الوافي، عباس حسن، ط. ٣ مصر ١٩٦٦ - ١٩٦٨.
- نهاية الأرب، النويري، دار الكتب المصرية.
- هداية السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ط. ٥ بيروت ١٩٦٦.
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي، بيروت ١٩٨٢.
- همع الهوامع، السيوطي، ط. ١ مصر ١٣٢٧.
- وفيات الأعيان، ابن خلكان، مصر ١٢٩٩.

مَسْرَدُ الموضوعات

آثار المحقّق (*)

التحقيق:

١ ـ الإيضاح في علل النحو للزجّاجي، القاهرة ١٩٥٩، بيروت ١٩٧٣ ـ ١٩٨٢.
٢ ـ مغني اللبيب لابن هشام، (بمشاركة محمد علي حمد الله ومراجعة سعيد الأفغاني)، دمشق ١٩٦٥، بيروت ١٩٦٩ ـ ١٩٧٩.
٣ ـ كتاب اللّامات للزجّاجي، دمشق ١٩٦٩ ـ ١٩٨٥.

التأليف:

١ ـ الزجّاجي، حياته وآثاره ومذهبه النحوي، دمشق ١٩٦٠ ـ ١٩٨٤.
٢ ـ الرمّاني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، دمشق ١٩٦٣، بيروت ١٩٧٤.
٣ ـ النحو العربي، (بحث في نشأة النحو وتاريخ العلّة النحوية)، دمشق ١٩٦٥، بيروت ١٩٧١ ـ ١٩٨١.
٤ ـ النصوص اللغوية، (نصوص مختارة من كتابي الخصائص والمزهر)، بيروت ١٩٦٧، دمشق ١٩٨١.
٥ ـ الموجز في تاريخ البلاغة، بيروت ١٩٦٨، دمشق ١٩٧٩.
٦ ـ مجتمع الهمذاني، (بحث يحلّل المقامات ويستشف صورة المجتمع الذي أنشئت فيه)، دمشق ١٩٧٠ ـ ١٩٨١.
٧ ـ نحو وعي لغوي، دمشق ١٩٧٠، بيروت ١٩٧٩ ـ ١٩٨٥.
٨ ـ اللغة العربية في التعليم العالي والبحث العلمي، بيروت ١٩٧٣ ـ ١٩٨١.

(*) حيث ذكر تاريخان فالأول للطبعة الأولى والثاني للطبعة الأخيرة.

من منشورات دار ابن كثير

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد، أشرف على تحقيقه وخرَّج أحاديثه الشيخ عبد القادر الأرناؤوط، حققه وعلق عليه الأستاذ محمود الأرناؤوط، صدر المجلد الأول منه، والمجلدان الثاني والثالث تحت الطبع، والمجلد الرابع قيد التحقيق.
- الأمصار ذوات الآثار، للذهبي، أشرف على تحقيقه الشيخ عبد القادر الأرناؤوط، حققه وعلق عليه الأستاذ محمود الأرناؤوط.
- مختصر شعب الإيمان، للقزويني، تحقيق الشيخ عبد القادر الأرناؤوط.
- كتاب الشكر لله عزّ وجلّ، لابن أبي الدنيا، حققه وعلق عليه الأستاذ ياسين محمد السوّاس، راجعه وخرج أحاديثه وقدَّم له الشيخ عبد القادر الأرناؤوط.
- تحذير المسلمين من الأحاديث الموضوعة على سيد المرسلين، للأزهري، صححه وعلق عليه الأستاذ محيي الدِّين مستو، قرأه الشيخ عبد القادر الأرناؤوط.
- وصايا العلماء عند حضور الموت، للربعي، حققه وصنع فهارسه الأستاذ صلاح محمد الخيمي، راجعه وخرج أحاديثه وعلق عليه الشيخ عبد القادر الأرناؤوط.
- مختصر المحاسن المجتمعة في الخلفاء الأربعة، للصفوري، اختصره وحققه الأستاذ محمد خير المقداد، راجعه وقدَّم له وعلق عليه الأستاذ محمود الأرناؤوط.

* * *